وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــــي

المركز الجامعي ميلة

الرقم التسلسلي: .....

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، التسيير والتجارة

الشعبة:علوم اقتصادية ، تسيير وعلوم تجارية التخصص: مالية

مذكرة بعنـــــــــوان

مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

دراسة حالة: ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية ميلة

مذكـــــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس ل.م.د في علوم التسيير (أو علوم اقتصادية)

تخصص مالية

إعداد الطلبة

- ديلمي وداد.
- قرماط لامية.
- وارث آمنة.

إشراف الأستاذ

مخناش سيف الإسلام

السنة الجامعية: 2011 - 2012

إهداء

أهدي ثمرة عملي هذا

إلى التي تمنيت وجودها

إلى التي لم انساها واشتاق اليها

إلى روح **امي الثانية** وردة رحمها الله

إلى قدوتي الأولى

إلى من أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود

إلى من رفعت رأسي عالياً افتخاراً به

إليكِ يا من أفديكِ بروحي

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كنت أنامله ليقدم لي لحظة سعادة

إلى القلب الكبير **والدي العزيز**

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض **والدتي الحبيبة**

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي **اخوتي حمزة، لزهر، واخواتي سهام، فريدة، مريم، حنان** واعز براعم الى قلبي **يونس، شيماء، نور.**

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة

وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني صديقاتي :هاجر، صفاء، إيمان، خولة، لامية، آمنة، سلاف، ابتسام، أمال، عذراء، كنزة.

وداد

إهداء

اللهم اجعل خير عمري آخره وخير عملي خواتمه وخير يومي يوم ألقاك ربي وصلي على النبي محمد وعلى آله وصحبه و سلم".

و الحمد الله الذي هدانا لهذا ومكانا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

- إلى من قال الله تعالى فيهما: "ووصينا الإنسان بوالديه حسنا" .

أهدي ثمرة جهدي إلى التي فتحت عينيا عليها إلى من كانت شمعة تحترق لتضيء من حولنا لمن منحتني الأمن والأمان إلى التي سهرت لراحتي وغمرتني بدعائها، إلى التي جعلت أحلامها سلما ارتقي به لأعلى المراتب وأسمى معاني الحياة إلى أغلى هدية من الله إلى العين التي ظلت تسقيني لأنمو، إلى كل حياتي ماما " حرية حمريش".

إلى من رباني على الأخلاق و الصدق إلى الذي أنار لي الدرب إلى الذي أرى فيه دائما رمز عزتي و افتخاري في هذه الدنيا إلى سندي المادي و المعنوي إليك بابا"حسين قرماط".

أطال الله في عمرهما

إلى سند الدهر أخي العزيز " نور الدين" و زوجته " سوزان" وأولادهما " فادي وتقوى". إلى عمود المنزل أختي الكبرى "سعيدة" و ابنتها " نجلاء" السامطة الشامبيطة.

إلى إخوتي "سميرة" "جناة" "وسيلة" "مفيدة" "سلمى" وأتمني لها النجاح والتفوق في مسارها الجامعي، و"خديجة" المازوزة الجميلة.

إلى طيور الجنة الكتاكيت الصغار "آية" "صلاح" "أميرة" "نورهان" "أماني" "أسيل" "مواسيم" "حمزة".

إلى كل عائلة "قرماط" و "حمريش" من قريب ومن بعيد.

إلى شقيقات الروح ونبض القلب توأم روحي "أمينه" و"وداد" والغالية "بسمة".

إلى اللواتي كان معهم مشواري في الحياة فدقت معهم الأخوة الرائعة والأحاسيس الطيبة "إيمان" "رشيدة" "حورية" "سلمى" "نجاة" "رفيقة" "نسيمة" "المولود".

إلى اليد التي أوقدت شعلة عواطفي لتنير دربي ، إلى روح التي سكنت روحي إلى من سيمسك بيدي إلى الجنة.

إلى كل الأساتذة من الطور الابتدائي إلى الجامعة

إلى كل من يحبني و يتمني لي الخير و النجاح دائما.

إلى التي ليس لنا أرض سواها " الجزائر".

Lamia

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم و الصلاة و السلام على قرة العين والحبيب للقلب وآله الأطهار وصحابته الأخيار للقدير الجليل والذي نرجو منه السداد والتوفيق في الدنيا والآخرة.

إلى أغلى وأطيب وأعز الناس إلى من أحب، إلى النور الذي ملأ وجداني بأحلى النفحات إلى الفانوس الذي أنار وينير دربي إلى من ملكت قلبي وكياني إلى التي كانت ضياء يوجهني إلى التي بحنانها تسقيني إليك يا أعز الناس أمنحك أجمل إحساس أحبك" لأمي".

إلى الذي لم يبخل علي بعطفه وحنانه وكرمه وكان مساندا لي في حياتي ودراستي "أبي الغالي".

حفظكما الله وأبقاكما تاجا فوق رؤوسنا.

إلى الذي ترعرعت بينهم إلى أغلى الإخوة والأخوات : - سمية و زوجها عبد الوهاب

-لامية و خطيبها ناصر

رانية، شرف الدين، صلاح الدين، أمير، إسلام "حفظهم الله".

إلى من جمعتني بهم الجامعة وقضيت معهم أياما رائعة لكم مني أطيب المني ومزيد من النجاحات إليكم أصدقائي " لامية، وداد، رحمة، سعاد، بسمة، حورية، منال، صبرينة، سعيدة حنان، زهرة، عبد السلام، إلياس".

إلى الأستاذة من الطور الابتدائي إلى الجامعة وإلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

أمنـــة

تشكرات

الحمد لله حمد الشاكرين، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين، خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه أعز الميامين، أما بعد :

نحمد الله جل وعلا الذي وفقنا لانجاز هذا البحث المتواضع، ونأمل أن يكون عونا لكل طالبي العلم.

ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله، فالفضل يعود للأستاذ الفاضل الذي أشرف على عملنا هذا وأرشدنا ووجهنا لما يكون فيه نفعنا "مخناش سيف الإسلام" والذي نشكره جزيل الشكر.

كما لا ننسي كل من كانت له يد العون وكان مسندا من قريب أو بعيد.

و أحض بالذكر عمال ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية ميلة وعلى رأسهم "رياض بن شادي" نشكره جزيل الشكر على وقفة من صبر ومساعدة وعلى الدعم الجبار.

وإلى من ساعدنا على طباعة مذكرتنا " عبد الفتاح" نشكره جزيل الشكر.

" وفق كل ذي علم عليم"

فهرس المحتويات

مقدمة..... أ – ث

الفصل الأول: الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي.....2

المبحث الأول: المخطط المحاسبي الوطني.....2

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المخطط المحاسبي الوطني (PCN) 2

الفرع الأول: خصائص المخطط المحاسبي الوطني.....3

الفرع الثاني: أهداف المخطط المحاسبي الوطني.....4

المطلب الثاني: مدى استجابة المخطط المحاسبي الوطني لمتطلبات مستخدميه.....5

الفرع الأول: مدى استجابة المخطط المحاسبي الوطني لمتطلبات الاقتصاد الكلي.....5

الفرع الثاني: استجابة المخطط المحاسبي الوطني لمتطلبات المؤسسة.....8

المطلب الثالث: مزايا وعيوب المخطط المحاسبي الوطني.....11

الفرع الأول: مزايا المخطط المحاسبي الوطني.....11

الفرع الثاني: عيوب المخطط المحاسبي الوطني.....11

الفرع الثالث: المشاكل والنقائص التي واجهها مستعملوا المخطط المحاسبي الوطني.....13

المبحث الثاني: المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي.....15

المطلب الأول: التطورات الأساسية بالنسبة للمخطط المحاسبي الوطني.....15

المطلب الثاني: التغيرات الحاصلة للقوائم المالية.....15

الفرع الأول: التغيرات الحاصلة في الميزانية.....16

الفرع الثاني: التغيرات الواردة في جدول حساب النتائج.....18

الفرع الثالث: التغيرات الواردة في جدول تغيرات الأموال الخاصة.....19

المطلب الثالث: التغيرات الحاصلة في الحسابات.....21

الفصل الثاني: دراسة النظام المحاسبي المالي:.....39

المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي.....40

المطلب الأول: لمحة عن النظام المحاسبي المالي.....40

المطلب الثاني: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي.....43

المبحث الثاني: مدونة وقواعد سير الحسابات.....48

المطلب الأول: مدونة الحسابات.....48

المطلب الثاني: قواعد سير الحسابات.....51

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية.....65

الفصل الثالث: فصل تطبيقي حول مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الاقتصادية.....85

المبحث الأول: لمحة عن ميدان التربص.....86

المطلب الأول: نشأة ومهام الديوان.....86

المطلب الثاني: التنظيم الداخلي والهيكل التنظيمي للديوان.....87

المطلب الثالث: الموارد المالية للديوان.....89

المبحث الثاني: استبيان حول مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي والمؤسسات الاقتصادية.....90

فهرس الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطابق المخطط الوطني المحاسبي والنظام المحاسبي المالي.	21 – 37
02	الشكل النموذجي لقائمة الميزانية.	68 – 71
03	حساب النتائج حسب الطبيعة.	74 – 75
04	حساب النتائج حسب الوظيفة.	76
05	سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة).	79 – 80
06	سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة).	81
07	تغير الأموال الخاصة.	83

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للديوان	19 – 102

فهرس الملاحق:

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	استبيان حول مدى تطبيق النظام المحاسب المالي في المؤسسات الاقتصادية	19 – 102

مقدمة

تسعى الجزائر اليوم بفتح اقتصادها على الاقتصاد العالمي في إطار الشراكة وأشكال أخرى من التعامل كالاستثمار المباشر وفتح رأس المال وتأجير مؤسسات وطنية لمؤسسات أجنبية ذات تجربة وأقدمية في التعامل الاقتصادي التي هي في الواقع من بين أهم العناصر التي تسعى المؤسسة الجزائرية إلى الاستفادة من التكيف في نفس الوقت مع الواقع الاقتصادي في إطار العولمة.

كذلك المرور إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية يحتم على الجزائر توفير معلومات محاسبية ومالية ذات نوعية تساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات الراشدة وهذا لا يتم إلا بالإصلاح المحاسبي ووضع مرجعية محاسبية في إطار التوحيد الدولي.

وحتى يكون النظام المحاسبي فعالا يجب أن تتكيف المحاسبة مع التوجه الاقتصادي الجديد لأن المحاسبة في الدولة تعكس الإطار الاقتصادي والقانوني للمبادلات الاقتصادية أين يعرف هذا الإطار في الجزائر تغييرات عميقة حيث كانت المحاسبة تركز على مؤسسات اقتصاد المخطط الوطني بشكل أساسي: حيث تعتبر المؤسسة وحدة إنتاجية ليس لها هدف سوى تحقيق أهداف المخطط مما قلص دور المحاسبة فأصبحت تقنية التسجيلات غير أن المحاسبة أوسع من ذلك.

فالمحاسبة هي نظام لتنظيم المعلومات المالية تسمح بتسجيل وتبويب معطيات وتقديمها في شكل قوائم تعبر غن صورة سابقة للوضعية المالية وللنتائج المؤسسة ولإعطاء المحاسبة دورها الحقيق في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق لا بد من القيام بعدة إصلاحات: القوائم المالية، المبادئ المحاسبية وأهداف المحاسبة، والجزائر من خلال وضعها النظام المالي المحاسبي قد خطت خطوة كبرى نحو الإصلاح المحاسبي التي وضعت لحل الاختلاف المحاسبي الدولي الذي أصبح عائق أمام الشركات متعددة الجنسيات على مستوى العالم على غرار الدول النامية الأخرى تحاول الجزائر وضع معايير محاسبية خاصة بها ضمن المعايير الدولية لتنظيم العمل المحاسبي.

ولكن الانتقال من الوضع إلى التطبيق قد يولد بعض التحديات بالنسبة للمؤسسات الجزائرية والأكيد هو أن الفائدة تعود على كل المؤسسات الجزائرية والأجنبية الناشطة في الجزائر.

مما سبق سوف نطرح الإشكالية التالية: ما مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟

وتتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل المخطط المحاسبي الوطني يستجيب لمتطلبات التوجه الاقتصادي الجديد في الجزائر؟

2- ما هو النظام الذي انتهجته الجزائر في إطار أعمال الإصلاح المحاسبي ؟

الفرضيات:

وللإجابة على الأسئلة المقترحة وضعنا الفرضيات التالية:

1- إن المخطط المحاسبي الوطني أصبح لا يستجيب لمتطلبات التوجه الجديد نحو اقتصاد السوق.

2- اعتمدت الجزائر في إطار الإصلاح المحاسبي على نظام محاسبي مالي يتطابق مع معايير المحاسبة الدولية.

المنهج المستخدم : قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا في دراستنا على المنهج التحليلي وصفي عند تناولنا للمخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي....

دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

الأسباب الذاتية تتمثل في :

- الرغبة في التطرق إلى مثل هذه المواضيع.
- توسيع معرفتنا للنظام المحاسبي المالي.
- اختيار الموضوع للإستفادة مستقبلا وخاصة في الحياة المهنية.

الأسباب الموضوعية تتمثل في :

- مدى تلاؤمه مع تخصصنا (المالية).
- قلة البحوث حول النظام المحاسبي المالي في المكتبة.

– التطرق إلى هذا الموضوع بغية فتح مجال البحث أمام المهتمين به مستقبلا.

أهمية الموضوع :

تتمثل أهمية هذا الموضوع في إبراز أهمية النظام المحاسبي المالي في جميع الميادين والذي جاء ليطور نظام المحاسبة في الجزائر وتقريبه من التطبيقات المحاسبية على الصعيد الدولي لتسهيل قراءة القوائم المالية من طرق مستخدمي المعلومات المحاسبية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إظهار أهم نقائص المخطط المحاسبي الوطني وإبراز التعديلات التي طرأت عليه، ومحاولة تقديم النظام المحاسبي المالي وإبراز أهم التغييرات بالمقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني، ومحاولة إطراء الموضوع بمعلومات تفيد القارئ من خلال إبراز أهمية النظام المحاسبي المالي.

صعوبات البحث :

كل بحث بطبيعة الحال هو عرضة لجملة من الصعوبات المختلفة نذكر من بينها:

– قلة المراجع باللغة العربية لموضوعنا.

– تطلب الموضوع وقت طويل نوعا ما للقدرة على الإلمام به.

خطة البحث: احتوى البحث على مقدمة عامة وثلاث فصول وخاتمة عامة وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول خصصناه لدراسة الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي وذلك بتقسيمه إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول: المخطط المحاسبي الوطني وفي المبحث الثاني: المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي.

الفصل الثاني تم التطرق فيه للنظام المحاسبي المالي ففي المبحث الأول قمنا بتقديم النظام المحاسبي المالي، المبحث الثاني تناولنا فيه مدونة وقواعد سير الحسابات.

الفصل الثالث: فصل تطبيقي عن مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية ففي المبحث الأول تناولنالمحةعن ميدان التربص وفي المبحث الثاني استبيان عن مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الفصل الأول:

الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي

- **مقدمة الفصل.**
- **المبحث الأول: المخطط الوطني المحاسبي.**

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المخطط المحاسبي الوطني.

المطلب الثاني: مدى استجابة المخطط المحاسبي الوطني لمتطلبات مستخدميه.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب المخطط المحاسبي الوطني.

- **المبحث الثاني: المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي.**

المطلب الأول: التطورات الأساسية بالنسبة للمخطط المحاسبي الوطني.

المطلب الثاني: التغيرات الحاصلة في القوائم المالية.

المطلب الثالث: التغيرات الحاصلة في الحسابات.

- **خاتمة الفصل.**

مقدمة الفصل:

بموجب الأمر رقم 35/75 ، ومنذ سنة 1975 انتهجت الجزائر مخطط محاسب وطني بدل المخطط المحاسبي العام الفرنسي حيث أعلنت فيه الجزائر استقلالها المحاسبي، فيه صنعت قائمة حسابات تستعملها المؤسسة لتنظيم عملها المحاسبي وتوحيد الصيغ المستعملة لتسجيل وعرض العمليات التي تمارسها المؤسسة وبالتالي تفصيلها لتسهيل المراقبة للقوائم المالية، وكان هذا المخطط يستجيب لاحتياجات الاقتصاد الموجه آنذاك، كما أنه لم يعرف تغيرات كثيرة منذ صدوره، وكما تخلل النظام الكثير من الإيجابيات تخللته أيضا سلبيات ونقائص.

وبتبني الجزائر نظام اقتصاد السوق وفتح السوق الجزائرية للمستثمرين الأجانب وفتح مجال الشراكة كان من الضروري إعادة النظر في النظام المحاسبي المتبع، وتم هذا فعلا سنة 2007 حيث تم عرض مشروع قانون النظام المحاسبي المالي الذي من شأنه التقريب ما بين السياسات المحاسبية بين الجزائر والدول الأخرى وهذا اعتمادا على معايير المحاسبة الدولية وتعديل القوائم المالية ومنه ونظرا لأهميته هذا الانتقال في الإطار المحاسبي جاء تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين وهي:

المبحث الأول : المخطط المحاسبي الوطني (PCN) 1975.

المبحث الثاني : المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المالي حيث سيتجلى لنا من خلال هذا الفصل أهم التطورات والتعديلات التي طرأت على النظام المحاسبي القديم وصولا إلى النظام المالي المحاسبي.

المبحث الأول: المخطط المحاسبي الوطني PCN

سنتناول في هذا المبحث إلى المخطط المحاسبي الوطني وسوف نتطرق فيه إلى لمحة تاريخية منه ومدى استجابته لمختلف متطلبات مستخدميه ثم سنبين أسباب تخلي الجزائر عن المخطط المحاسبي الوطني وانتقالها إلى تطبيق نظام محاسبي مالي من خلال تعرضنا إلى مختلف مزايا وعيوب PCN وذلك وفقا للمطالب التالية:

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المخطط المحاسبي الوطني(P.C.N)

كانت الجزائر إلى غاية سنة 1975 تابعة في نظامها المحاسبي للمخطط المحاسبي العام الفرنسي الصادر سنة 1957، وذلك بحكم الاستعمار الفرنسي للجزائر.

فالمخطط المحاسبي الفرنسي لسنة 1957 كان يجيب لاحتياجات الاقتصاد الليبرالي المنظم بواسطة السوق، هذه النظرة لم تلبي احتياجات الاقتصاد الاشتراكي وسياسة التخطيط التي انتهجتها الجزائر[1].

وعلى ذلك في 29 أفريل 1975 وضعت الدولة الجزائرية مخططا محاسبيا وطنيا معلنة بذلك استقلالها المحاسبي من جهة، وبناء جهاز محاسبي يستجيب لروح وتوجهات اقتصاد البلاد من جهة ثانية[2].

كما يحدد المرسوم 35/75 المؤرخ في 29 أفريل 1975 كيفية تطبيق المخطط المحاسبي أي تنظيم، ضبط، تنسيق وتسوية المعلومات الاقتصادية لدى المؤسسات والشركات التجارية الخاضعة لنظام الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية[3].

فالمخطط المحاسبي الوطني للمؤسسة هو قائمة الحسابات التي تستعملها المؤسسة وهي مصنفة في إطار جدول محدد مع اختلاق الحسابات التي يمكن أن تنشأ حسب نشاط المؤسسة وحجمها، وخصوصيتها، لهذا اقتضت الضرورة إلى توحيد جميع هذه القوائم على كافة المؤسسات وإعطائها صيغة وطنية ليبسط ويوحد محاسبة مختلف المؤسسات ليجلب منفعة وفائدة للمؤسسة ومصالح الدولة والأشخاص الآخرين الذين لهم علاقة بالمؤسسة[4].

عرف المخطط المحاسبي 4 إضافات منذ سنة 1975 هي:

---

[1] M. Mehadjbia, essai d'adaptation de la comptabilité aux besoins de l'économie d'un pays : le plan comptable national algérien, 1978, pp 15-19.

[2] شبايكي سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1992، ص: 08.

[3] منصور عبد الكريم، المحاسبة العامة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، سنة 1992، ص: 61.

[4] بويعقوب عبد الكريم ، أصول المحاسبة العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، طبعة 1999، ص 45.

- الأمر 185/F/DC/CE/89/047 بتاريخ 24 ماي 1989، المتعلق بالتسجيل المحاسبي للعمليات المرتبطة بالاستقلالية الذاتية للمؤسسات.
- الأمر 635/DC/CE/90/046 بتاريخ 11 مارس 1990، المتعلق بالتسجيل المحاسبي لمشاركة العمال في أرباح الشركات، حيث ركز هذا الأمر على التسجيلات المحاسبية اللازمة لهذه العملية.
- التعليمة 001/95 بتاريخ 2 أكتوبر 1995، المتعلق بتنسيق محاسبة أموال المساهمات، الذي يعالج مناهج التسجيل المحاسبي للعمليات الخاصة بأموال المساهمات.
- التعليمة 518/MF/DGC المتعلق بالتسجيل المحاسبي لإعادة إدماج فرق إعادة التقدير، حيث توضح هذه التعليمة الحسابات الفرعية لحساب 15: فرق إعادة التقدير، وكيفيات تسجيلاته المحاسبية.

مع وجوب الإشارة إلى صدور خمس مخططات محاسبية قطاعية تتعلق بـــ :

- القطاع الزراعي : 1987.
- قطاع التأمينات : 1987.
- قطاع البناء والأشغال العمومية الصادر سنة 1988.
- القطاع السياحي الصادر سنة 1989.
- القطاع البنكي الصادر سنة 1992.

تقدم هذه الخمس مخططات عموما قائمة الحسابات ، شرح المصطلحات وقواعد سير الحسابات والوثائق الشاملة الخاصة بها.

الفرع الأول: خصائص المخطط المحاسبي الوطني

أول ما نشير إليه بهذا الصدد هو اعتماد معد في هذا المخطط عند تصميمه على نموذج مبسط أي اعتماد المحاسبة العامة دون المحاسبة التحليلية.

مع العلم أن هذا المخطط موجه أساسا للمؤسسات التي تمارس أنشطة تجارية وصناعية، مع إهمال الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل نشاط البنوك، نشاطات التأمين والمستثمرات الفلاحية[1] .

يطبق المخطط الوطني على جميع المؤسسات وفقا للمادتين 1، 2 من الأمر الصادر بتاريخ 29 أفريل 1975:

[1] بن بلغيث ياسين، أهمية إصلاح المؤسسات، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص: 148.

المادة 01: يكون المخطط المحاسبي إلزامي بالنسبة لـــ:[1]

- المنظمات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي.
- شركات الاقتصاد المخطط.
- المؤسسات مهما كان شكلها والخاضعة للنظام الضريبي حسب الفائدة الحقيقية.

إن المخطط الوطني للمحاسبة أو المخطط القطاعي للمحاسبة المكيف لمؤسسة واحدة يشكل مخططا خاصا للمحاسبة.

إن المخطط المحاسبي الوطني فصل بين الحقوق والديون ويظهر ذلك من خلال المجموعتين الرابعة والخامسة.

المادة 02: يعتمد الترقيم على مبدأ التصنيف العشري ولكل حساب أساس رقم خاص وتميزي ذو رقمين، رقمت الأصناف من 1 إلى 8 ويتضمن الترقيم 3 أرقام.

- رقم المئات ويوافق رقم الصنف.
- رقم العشرات ويوافق رقم الحساب العشري.
- رقم الآحاد وهو رقم ترتيب.

الفرع الثاني: أهداف المخطط المحاسبي

يهدف المخطط المحاسبي الوطني إلى مايلي:[2]

- التسجيل الكامل، أي تسجيل البيانات المحاسبية وحفظها وفقا للترتيب الزمني الذي تحقق فيه.
- مراقبة مدى صحة ودقة البيانات، والقيام بعملية التصحيح.
- في المؤسسة التنظيم يتجسد من خلال تبنيها المخطط المحاسبي مع اختيار نماذج للوثائق اللازمة والإجراءات المختلفة للمعالجة.
- تنص المادة الرابعة من القرار 75-35 الصادر بـــ 29 أفريل 1975 على أن المخطط المحاسبي الوطني يجب أن يكون مقسما بالشكل الذي يسمح بتسجيل ومراقبة كل العمليات المحققة من طرف المؤسسة، كذلك الإعتماد على الوثائق الشاملة.
- تدقيق المحاسبة من طرف مصلحة الضرائب.
- توفير معلومات للهيئات الاقتصادية.

---

[1] سيد علي بساعد، دراسة نقدية للمخطط، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة الجزائر ، جوان 2006، ص : 36

[2] نفس المرجع، ص :37.

- تسهيل عملية التنبؤ بشكل أساسي من أجل متطلبات التخطيط المركزي الجزائري.

المطلب الثاني: مدى استجابة المخطط المحاسبي الوطني لمتطلبات مستخدميه[1]

المفروض أن المخطط المحاسبي الوطني يستجيب أولا لحاجيات التخطيط (حاجات الاقتصاد الكلي) ثانيا لحاجيات المؤسسات (الاقتصاد الجزئي) فهل وصل لتحقيق هذا الهدف؟

الفرع الأول: مدى استجابة المخطط المحاسبي الوطني لمتطلبات الاقتصاد الكلي

التطرق بهذا الموضوع ليس للتعمق في مفاهيم المحاسبة الوطنية بل لمعرفة مدى استجابة المخطط المحاسبي الوطني الجزائري فيما يخص بناء مجمعات الاقتصاد الكلي التي لها علاقة بالمحاسبة الوطنية وما يخص جداول الاقتصاد الكلي.

1- على مستوى مجمعات الاقتصاد الكلي:

المخطط المحاسبي الوطني يمنح إمكانية لحساب المجاميع الاقتصادية الكلية، المحددة من قبل وزير المالية عند إنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة:

1-1- الإنتاج الإجمالي:

الإنتاج الإجمالي لوحدة اقتصادية خلال فترة معينة مبنى على مجموع السلع والخدمات المنتجة في هذه الفترة للأعوان الاقتصاديين الآخرين، أو لاستعمالها لحاجاتها الخاصة مستقبلا[2].

المخطط المحاسبي يسمح بحساب الإنتاج الكلي بواسطة مجموع الحسابات المتعلقة ببيع البضائع إنتاج مباع، إنتاج مخزون وإنتاج المؤسسة لحاجاتها (إنتاج صناعي) والخدمات العامة المقدمة للمؤسسة غير المالية بعد تصحيح إنتاج المخزون وإنتاج المؤسسة لحاجاتها الخاصة المقيمة بتكلفة الإنتاج.

1-2- القيمة المضافة والإنتاج المحلي الخام:

القيمة المضافة لوحدة اقتصادية (مؤسسة، قطاع، فرع....) خلال فترة معينة هي فائض قيمة الإنتاج الخام للفرع (أو الوحدة أو المؤسسة) على قيمة الاستهلاكات الإنتاجية للفرع (الوحدة المعتبرة).

القيمة المضافة الخامة = الإنتاج الخام الفعلي – الاستهلاك الإنتاجي

وتقيم من دون الرسم على القيمة المضافة مثل الإنتاج الخام[3].

---

[1] BOURAOUI NASSIBA, nécessité d'une reforme comptable en Algérie dans le cadre de passage de l'économie panifiée a l'économie de marché, magistère, ESG 98-99, p :92.

[2] SAMIR MEROUANI, l'application des norms IFRS en algérie , mémoire de diplôme de 3eme cycle professionnel en finance public, IEDF, 2004-2005, p :12.

[3] عبد المجيد قدي، وقادة قاسم، المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص: 79.

الإنتاج المحلي الخام هو مجموع القيم المضافة للفروع والحقوق والرسوم على الاستيراد والرسم الوحيد على الإنتاج الإجمالي.

المخطط المحاسبي يسمح بتحديد القيمة المضافة والإنتاج المحلي الخام، فالأولى هي رصيد وسيطي لجدول حسابات النتائج والإنتاج المحلي الخام هو مجموع العناصر التي قدمها المخطط المحاسبي الوطني في جدول حسابات النتائج.

1-3- صافي الإدخار:

المخطط المحاسبي لم يعرف الادخار، ولكن يمكن حسابه انطلاقا من النتيجة (مداخيل جارية – التكاليف الجارية) مع الأخذ بعين الاعتبار التباعد الإقليمي، الفارق الزمني لتسجيل الأحداث وطرح الاهتلاكات الاقتصادية وغير الجبائية.

1-4- تكوين رأس المال الثابت [1]:

يمثل الزيادة في رأس المال الثابت خلال فترة معينة لوحدة اقتصادية أو للبلد، كما يشمل رأس المال الثابت الاستثمارات المنتجة (مصانع، تجهيزات...) أو غير منتجة (سكن مثلا).

الاستثمارات المنتجة تتفرع إلى:

- استثمارات منتجة تساهم في العملية الإنتاجية بصفة مباشرة (آلات، مصانع...).
- استثمارات منتجة تساهم في العملية الإنتاجية بصفة غير مباشرة: وهي التي توفر ظروف ضرورية للإنتاج (عمارات...إلخ).
- استثمارات خاصة بالنقل للمنتوجات (وسائل نقل).

المخطط المحاسبي يسمح بمعرفة وتحديد تكوين رأس المال الثابت بإظهار التغير في رأس المال الثابت (الاستثمارات) خلال الفترة، وحساب هذا التغير يستدعي ملاحظتين متعلقتين بالمصاريف الإعدادية وحيازة السلع، التي لا تؤخذ بعين الاعتبار على مستوى المحاسبة الوطنية.

1-5- الاستثمارات المنتجة:

فرق المخطط المحاسبي الوطني الجزائري يبين تجهيزات الإنتاج والتجهيزات الاجتماعية وتصنيفها حسب الطبيعة لتحديد ما يعتبر منتجا أولا، مع الأخذ بعين الاعتبار معالجة المصاريف الإعدادية.

إذا المخطط المحاسبي الوطني أعطى إجابات مقبولة لبناء معطيات خاصة بالاقتصاد الكلي.

[1] BOURAOUI NASSIBA, op-cit, p:93

2- **بناء جداول الاقتصاد الكلي** : تتكون الجداول من :

2-1- جدول تكوين وتوزيع الدخل:

يقتبس هذا الجدول من الميزان المالي لنظام المحاسبة حسب الناتج المادي لتركيب كل العمليات التوزيعية، إلا أنه في الواقع لم يتم لحد الساعة وضع أي جدول لتكوين وتوزيع الدخل في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائري.

2-2- جدول الحسابات الموحدة للبلد:

يجمع المعطيات الأساسية لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية ويوضح العلاقات الموجودة بينها.

2-3- الجدول الاقتصادي لكلي:

الذي هو عبارة عن حوصلة العمليات غير المالية التي حجزتها القطاعات المؤسسية التي تتمثل في المؤسسات العامة، الإدارات، المقاولات، الشركات غير المالية والخارج.

2-4- جدول المدخلات والمخرجات:

هو جدول يوضح العمليات على السلع والخدمات الإنتاجية بتفصيل أكبر من الجدول الاقتصادي الكلي مع اهتمام خاص بالإنتاج حيث يبين هيكلة التكاليف حسب كل نوع من المنتجات[1].

التصنيف للمخطط المحاسبي الجزائري للتكاليف حسب الطبيعة يسهل التقارب مع المحاسبة الوطنية لكن لا يستجيب كليا لمتطلبات المحاسبة الوطنية التي تميز بين:

الاستهلاكات الوسيطية الضرورية لحساب الإنتاج المحلي الخام وتحديد العمليات على السلع والخدمات للجدول الاقتصادي الخاص بعمليات على السلع والخدمات الاستهلاك النهائي، التكوين الخام للاستثمارات، تغيرات المخزون والتصدير والاستيراد، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى : التكاليف المتعلقة بتكلفة عوائد عوامل الإنتاج.

المخطط المحاسبي يجمع جميع الخدمات في حساب واحد سواء كانت على السلع أو الخدمات أو عمليات التخصيص، هذا التصنيف التقني لا يشكل مشكلا حيث التخصيص ممكن بواسطة جدول رقم 12 للمخطط المحاسبي الوطني الذي يفصل في التكاليف التسييرية[2].

---

[1] عبد المجيد قدي، قادة قاسم، مرجع سابق، ص : 153.

[2] REZZAG LEBZA IMAD, nécessité d'adapter le plan comptable cadre de passage de l'économie panifiée a l'économie de marché, magistére ESC 98-99 , p:62.

تقسيم المؤسسات العامة إلى فروع مثل فروع المحاسبة الوطنية صعب بغياب المحاسبة التحليلية في المؤسسات[1].

حساب المعاملات التقنية للجدول الاقتصادي لمجموع السلع والخدمات يجب تحديد الاستهلاكات الوسيطية للسلع والخدمات التي لا تعرف مباشرة لأنها تابعة لتقسيم التكاليف غير المباشرة التي توفرها المحاسبة التحليلية[2].

المخطط المحاسبي لا يوفر معلومات حول العمليات المجراة مع الخارج (تصدير واستيراد)، حيث تنسب إلى الديون أو التكاليف المالية، هذه المعلومات تعتبر مهمة في تسيير البلد.

إذا، مساهمة المخطط المحاسبي الوطني لوضع جداول الاقتصاد الكلي مساهمة محدودة جدا[3].

الفرع الثاني: استجابة المخطط المحاسبي الوطني لمتطلبات المؤسسة

الهدف من دراسة مدى استجابة المخطط المحاسبي الوطني على مستوى المؤسسة هو إعطاء الإجابات التي يمنحها المخطط المحاسبي الوطني لحاجات تسيير المؤسسة.

1- سياسة التموين:

سياسة التموين لها دور هام في تسيير المؤسسة، بفعل تكلفتها وأيضا سهولة اختلاس المخزونات، وتتمثل مساهمة المخطط المحاسبي الوطني في سياسة التموين في وضعية المخزون وطريقة تقسيمه.

1-1- وضعية المخزون:

إن شمولية الجرد الدائم من ابتكار المخطط المحاسبي الجزائري حيث يسمح الجرد الدائم بالتسجيل لكل التغيرات في المخزون ومعرفة وضعية المخزون لكل فترة، ولكن وضعه يتطلب تنظيم المصالح المعنية ووضع أداة ملائمة.

1-2- تقييم المخزون:

المخطط المحاسبي الوطني لا يعرف بوضوح مكونات تكلفة الشراء، كما أنه لم يوصى بأي طريقة لتقييم مخرجات المخزون إلا أنه يفضل تقييم المخزونات بالتكلفة الوسطية المرجحة.

2- السياسة الصناعية للمؤسسة [4]:

---

[1] BOURAOUI NASSIBA, op-cit, p:94.
[2] REZZAG LEBZA IMAD, ibid, p:63.
[3] SAMIR MEROUANI, op-cit, p:13.
[4] Ibid , p :14

المخطط المحاسبي الوطني يوفر معلومات حول مسار الإنتاج على عكس المخطط العام الفرنسي لسنة 1975 كما يقدم المخطط المحاسبي الوطني عرض لدورة (الشراء – إنتاج – بيع) لمتابعة جيدة للمخزون ويسمح بتحديد القيمة المضافة.

2-1- متابعة المخزون:

المنتجات المصنعة تتم متابعتها بواسطة الجرد الدائم، المخطط المحاسبي الوطني الجزائري يسمح بالتسجيل المحاسبي للتغيرات في الاستقلال والتموين والبيع.

2-2- القيمة المضافة:

القيمة المضافة تسمح بأحسن وصف للنشاط وهي رصيد وسيطي لجدول حسابات النتائج وهي لا تمثل رصيد موجود في الخزينة بل هي تمثل قيمة الثروة المكونة من طرف المؤسسة، هذه الثروة تقسم بين مالكي المؤسسة (أشخاص، دولة، بنوك...إلخ).

القيمة المضافة المحسوبة من قبل المخطط المحاسبي الوطني ترجع إلى مفهوم الإنتاج الإجمالي، هذه الأخيرة مبنية على عناصر تم تقييمها بطرق مختلفة.

الإنتاج المباع يقيم بسعر السوق (سعر البيع) والمخزون يقيم تكلفة الإنتاج.

القيمة المضافة أداة للتحليل البنيوي للمؤسسة:

- الثروة المكونة بواسطة المؤسسة.
- درجة الكمال.
- درجة الدخل.
- ولكن القيمة المضافة لست مؤشرا جيدا للأداء الاقتصادي المحكم للمؤسسة.

3- السياسة التجارية:

المؤسسات التجارية يتمثل نشاطها في شراء السلع وبيعها على حالها، كما يحسب الهامش الإجمالي في جدول حسابات النتائج ويسمح في المؤسسات المزدوجة النشاط (صناعية، تجارية) في معرفة مساهمة كل نشاط في تحقيق الثروة الإجمالية، هذا بالنسبة للمؤسسات التجارية.

أما المؤسسات الصناعية : مثل المؤسسات التجارية، المخطط المحاسبي الوطني يسمح بالمتابعة الدائمة للمنتجات النهائية.

ويتم التسجيل المحاسبي في مرحلتين: 1- خروج المنتجات من المخزن.

2- تحقيق البيع.

المؤسسة في حاجة إلى معلومات لتحديد سعر البيع المطبق على المنتجات الشيء الذي يدفع إلى استعمال المحاسبة التحليلية لتحديد سعر التكلفة. المخطط المحاسبي الجزائري لا يطالب بأي طريقة لتحديد ذلك.

المحاسبة التحليلية توفر معلومات هامة للوظيفة التجارية مثل مردودية كل منتوج، مساهمة كل منتوج في تغطية التكاليف الثابتة....إلخ.

إذا المخطط المحاسبي الوطني يسمح بمتابعة جيدة للمخزون بفضل الجرد الدائم ولكنه من وجهة نظر التقييم لا يقدم إجابات كافية في تطوير المحاسبة التحليلية التي بدونها من الصعب تحديد سعر التكلفة وسعر البيع.

4- السياسة الاستثمارية [1]:

الفكرة عن الاستثمارات التي قدمها المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 هي فكرة اقتصادية بالتمييز بين الاستثمارات المنتجة وغير المنتجة (اجتماعية) مما يسمح بمعرفة أهمية الوظيفة التجارية والاجتماعية في المؤسسة.

في ميدان تقييم الاستثمارات المخطط المحاسبي الجزائري لا يعطي إجابات واضحة ويظهر بعض الثغرات، حيث لا يحدد بدقة العناصر التي تتضمنها تكلفة الحيازة أو لا تتضمنها ونفس الشيء بالنسبة لتكلفة إنتاج وتقييم الاستثمارات التي أنتجتها المؤسسة لحاجتها الخاصة.

حساب الاهتلاكات مثال آخر، حيث المخطط المحاسبي لا يحدد بدقة طريقة حسابها مما يقود المؤسسات لاستعمال الاهتلاك الخطي ومعدلات تحدد الإدارة الجبائية والتي هي بعيدة عن المعدلات الاقتصادية التي تأخذ في الحسبان ظروف استغلال التجهيزات.

5- التحليل المالي :

المعطيات المستخرجة من الميزانية لا تسمح بالحساب المباشر لاحتياجات رأس المال العامل ونسب الهيكلة، حيث يجب إعادة معالجة عناصر الميزانية، بحكم أن القوائم المالية تعطي قيم محاسبية يتم تحويلها إلى قيم مالية للقيام بعملية التحليل المالي، بالإضافة إلى تصنيف هذه العناصر حسب الطبيعة و حسب الاستحقاق والسيولة.

أغلب نسب جدول حسابات النتائج يمكن حسابها ما عدا التي تستند إلى الزيادة الإجمالية للاستغلال ونتائج الدورة الجارية.

[1] REZZAG LEBZA IMAD, ibid, p:66.

المخطط المحاسبي الوطني الجزائري يمنح مجال رصد جيد للأحداث المحاسبية ولكن له نقائص متعلقة بتقييم الأحداث المحاسبية الناتجة عن غياب المحاسبة التحليلية على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي.

إذا المخطط المحاسبي الوطني لا يستطيع إجابة متطلبات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي في نفس الوقت[1].

المطلب الثالث: مزايا وعيوب المخطط المحاسبي الوطني

لم يحظ المخطط بالدراسة كما كان متوقعا وما كتب حوله إلا الشيء القليل النادر، مشاكل عديدة تتخبط فيها المؤسسات نتيجة تطبيقها المخطط المحاسبي الوطني، طرحت فيه مناسبات عديدة ولكنها في انتظار الحل إلى اليوم.

الفرع الأول: مزايا المخطط المحاسبي الوطني[2]

- نص على ثغرات المخطط المحاسبي العام الفرنسي الذي كان مطبقا إلى سنة 1975.
- أتى بتصنيف جديد للحسابات بالمقارنة بالمخطط المحاسبي العام، فالحسابات متجانسة ودقيقة.
- وجد حلا لحسابات الصنف (4)، الصنف (5) التي كانت تمكن لها الظهور بجانب الأصول أو بجانب الخصوم وهي الآن حسابات تناظرية.
- أمر بتطبيق الجرد المستمر بالنسبة للمخزونات.
- أتى بعدد من الوثائق الملحقة تكمل الوثائق الشاملة المعروفة.
- أتى بجدول حسابات النتائج الجزئية ذات أهمية معتبرة.

الفرع الثاني: عيوب المخطط المحاسبي الوطني

إن طريقة تقديم المخطط المحاسبي الوطني تظهر العديد من التقصير على مستوى الجانب النظري من حيث الإطار المفاهيمي، المصطلحات المستعملة، الحسابات المركبة.

أولا: التقصير المفاهيمي [3]: يتعلق التقصير المفاهيمي بالإطار المفاهيمي، الأهداف ومستعملي المعلومة المحاسبية وأيضا الأسس والقواعد المحاسبية المرتبطة بتعريف المفاهيم المحاسبة وتنسيق الحسابات، نذكر من جهة، ومن جهة أخرى فالمشاكل والوضعيات الجديدة غير منتبأ بها من طرف المخطط

[1] REZZAG LEBZA IMAD, ibid, p:66-67.

[2] محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2005، ص : 52.

[3] سيد علي بساعد، دراسة نقدية للمخطط المحاسبي الوطني، مرجع سابق، ص : 49-51.

المحاسبي الوطني وإن كانت مفسرة من طرف الاختصاصيين غير أن هذه التفسيرات تظهر أنها متباينة، كما أن عدم تعريف واضح ودقيق للأهداف ومستعملي المعلومة المحاسبية يدرج ضمن التقصير المفاهيمي.

يعطي النطاق الحالي للمخطط المحاسبي الوطني امتياز المعلومات الاقتصاد الكلي عن طريق عرض وتصنيف وترتيب البيانات المحاسبية حسب طبيعتها وعلى سبيل المثال فإن إعداد جدول النتائج يسهل حساب الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة ....إلخ، غير أنه على المستوى الدولي هدف المحاسبة هو تلبية احتياجات العديد من المستعملين للمعلومة المحاسبية كالمستثمرين، المساهمين والملاك...إلخ، كما أن المبادئ المحاسبية للمؤسسة غير معبر عنها بشكل واضح ولم يتم إعطاء تعاريف واضحة لبعض المفاهيم يمثل الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، النواتج والتكاليف...إلخ، وعند إجراء تعديلات على المخطط المحاسبي الوطني بإحداث مخططات قطاعية أهمل كثيرا الجانب الخاص بتطوير واستعمال المحاسبة التحليلية.

ثانيا: غياب فكرة الحسابات المرتبة على مستوى المخطط المحاسبي الوطني يطبق الدليل المحاسبي الوطني في صيغته الأصلية على المؤسسات الصغيرة ولا يشير إلى المجتمعات التي من شأنها تأسيس المعايير الدولية، وهذا سواء من الجانب المنهجي أو المحاسبي.

إن مشروع الدليل المحاسبي للشركات القابضة يفرض استعمال نفس القواعد على المجمعات مع منح هذه الشركات التي لها مساهمات في الخارج إمكانية تجميع حساباتها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، كما يجب الإشارة أن عدد المؤسسات الملزمة بتجميع حساباتها والناشطة بالجزائر ضئيل جدا حيث يفرض القانون هذا الإجراء إلا على المؤسسات في البورصة.

ثالثا: التقصير على مستوى الجانب التقني:

1/ نقص بعض الحسابات على مستوى المخطط المحاسبي الوطني :

من ناحية الإطار المحاسبي للمخطط الوطني لم يعط بعض الحسابات التي سنذكر البعض منها:

أ- **المجموعة الأولى:** رأس المال البشري، رأس المال المسدد ورأس المال غير مسدد، علاوة تحويل سندات الاستحقاق إلى أسهم، المؤونات النظامية، علاوات المهمة، علاوات التسديد.

ب- **المجموعة الثانية** : المصاريف الموزعة على عدة سنوات، الأراضي غير مهيئة، مباني على أرض النشاط، الاستثمارات المالية، القرض الإيجاري.

ج- **المجموعة الرابعة** : النواتج المستقبلية، الإعانات المستقبلية، مؤونة نقص قيمة المجمعات، مؤونة نقص قيمة الحسابات المالية.

د- **المجموعة الخامسة:** خسائر الصرف، الخدمات البنكية، منحة التمدرس.

2/ تصنيف وتبويب الحسابات :[1]لا يوجد أي تميز أو فصل بين الأصول المتداولة أو الأصول غيرمتداولة، وبين الخصوم الجارية والخصوم غير جارية، إن تصنيف الديون والحقوق حسب طبيعتها وليس حس سيولتها ومدة الوفاء بها جعل عملية التحليل المالي صعبة، حث جداول الحقوق والديون تعطي التحليل في شكل ثاني بعد إجراء التعديلات لتصنيف الحسابات بعد تصنيفها حسب الطبيعة.

لقد تم تعريف المجموعات الثانية والثالثة والرابعة على أساس نظرة قانونية للمؤسسة لا تسمح بإعطاء أدوات الإنتاج وعدم الفصل بين أصول الاستغلال والأصول خارج الاستغلال.

3/ الوثائق الشاملة – وثائق التلخيص [2]:

يبلغ عدد هذه الجداول 17 مهما كان حجم نشاط المؤسسة ونظرا لغياب تطبيق مبدأ الأهمية النسبية فإن كل المؤسسات حتى الصغيرة منها ملزمة بتقديم كل المعلومات المقدرة في المخطط المحاسبي الوطني كالميزانية فهي لا تقدم معطيات سابقة من أجل المقارنة كما أن جدول حسابات النتائج لا يقدم معطيات عن نشاط الدورة السابقة، كما أن النتيجة التي يقدمها ليست مؤشر على فعالية ونجاعة تسيير المؤسسة.

أيضا جداول الشروحات والملاحق لجدول حركة الأموال وجدول التمويل وجدول تدفقات الخزينة....إلخ.

الفرع الثالث: المشاكل والنقائص التي واجهها مستعملوا المخطط المحاسبي الوطني

المخطط المحاسبي الوطني هو مصدر للمعلومات الاقتصادية للاستغلال لمختلف المستعملين لهذه المعلومة، فهو لا يميز مستعمل أو قارئ خاص لها وإنما للعديد من القارئين هذا المخطط موجه بشكل أساس للناحية الضريبية من خلال الجداول التي يقدمها للمصالح الضريبية لكن حسب المعايير المحاسبية الدولية، القوائم المالية موجهة بشكل أساسي إلى المستثمرين وإلى دائني المؤسسة، وعليه فإن أغلب المشاكل على مستوى المخطط تظهر على مستوى المؤسسة سواء على مستوى السياسة التموينية أو القيمة المضافة أو حساب الاهتلاك، حيث المخطط المحاسبي الوطني لا يدقق في حساب

[1] سيد علي بساعد، دراسة نقدية للمخطط المحاسبي الوطني، مرجع سابق، ص : 52.

[2] نفس المرجع ، ص : 53.

الاهتلاكات، كذلك بالنسبة للتحليل المالي، حيث المعطيات والبيانات الواردة في الميزانية لا تسمح بالحساب المباشر لرأس المال العامل، وتختلف نسب هيكلة الميزانية بحكم أن القوائم المالية تعطي معلومات محاسبية يتم تحويلها إلى قيمة مالية بعملية التحليل المالي.

أيضا هناك مشاكل أخرى:

- عدم ذكر عدد فروع المؤسسة.
- عدم ذكر المدينة التي يعمل بها المركز الرئيسي للمؤسسة.
- عدم إمكانية تقييم مدى تأثير نتائج الوحدات التابعة والفروع على آداء المؤسسة.
- عدم إظهار طرق احتساب وعرض المنح الحكومية، مما أدى إلى عدم إمكانية تقييم مدى تأثير المنح الحكومية على أداء المؤسسة.

المبحث الثاني : المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي :من خلال المبحث التالي سنحاول إلقاء الضوء على التحول الحاصل للمخطط المحاسبي الوطني وذلك من خلال دراسة أهم التطورات التي عرفها هذا الأخير بالإضافة إلى التغيرات الحاصلة في كل من القوائم المالية والحسابات وذلك وفقا للمطالب التالية:

المطلب الأول: التطورات الأساسية بالنسبة للمخطط المحاسبي الوطني يمكن حصر أهم التطورات فيما يلي:[1]

- الاستعانة بمبدأ القيمة العادلة لتقييم بعض الأدوات المالية.
- اللجوء إلى مفهوم الاستحداث لتقييم الديون والحقوق.
- غياب المؤونات النظامية.
- التكاليف الثابتة بمعنى تجميد حركة التكاليف الموزعة على عدة سنوات وكذلك علاوات إصدار السندات.
- إعادة تقييم الأصول الثابتة دوريا.
- مميزات تسجيل وتقييم الأصول المادية.
- كيفية حسابات الاهتلاكات وكيفية استرجاعها.
- فروق تحويل الأصول والخصوم.
- تحويل التكاليف.
- مؤونة تدين قيمة الأصول.
- فروق التقييم.
- الخسائر والأرباح الناتجة عن الأموال الخاصة.
- الميزانية المؤجلة للأصول الضريبية المرحلة للخصوم.
- القيمة الزائدة للتنازل عن الاستثمارات المتداولة.

المطلب الثاني: التغيرات الحاصلة في القوائم المالية

للقيام بالمقارنة بين القوائم المالية حسب المخطط المحاسبي الوطني والنظام لا بد من التذكير بأن القوائم المالية هي مخرجات النظام المحاسبي الناتج عن تطبيق مرجع ما.

[1] أمين بوسعيد و آخرون، ضرورة الإصلاح المحاسبي في الجزائر، بحث جامعة الجزائر لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة 2008/2007، ص : 24-25.

إذا رجعنا إلى أهداف المخطط المحاسبي الوطني PCN فإنه يستجيب لحاجات محدودة نذكر منها:

- تحديد الضريبة على الأرباح.
- حاجات إحصائية (تحديد الناتج الوطني)....إلخ.

وحتى و إن كان للمخطط المحاسبي الوطني أهداف ضمنية تتعلق بقياس الذمة المالية وتحديد مستوى نجاعة المؤسسة، وتشكيل معلومات مساعدة على اتخاذ القرار، فإن الهدف الجبائي كان يغطي على الأهداف الأخرى...

القوائم المالية حسب المخطط المحاسبي عددها ثلاثة:

- **الميزانية:** تسمح بمعرفة الذمة المالية للمؤسسة.
- **جدول حسابات النتائج:** يسمح بتحديد مردودية المؤسسة.
- **الملحق:** هناك 15 جدولا يمكن من الحصول على تفاصيل كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج.

الهدف من النظام المحاسبي هو تقديم إطار مفاهيمي يخدم أساسا وأولا المساهمين، ثم بعد ذلك الأطراف الأخرى مثل البنوك والموردين والزبائن وإدارة الضرائب...إلخ، ولأن المستعملين الأساسيين المستهدفين أولا هم المساهمين في النظام عوض إدارة الضرائب في المخطط القديم وأصبحت المعلومات كمية ونوعية في نفس الوقت[1].

الفرع الأول : التغيرات الحاصلة في الميزانية

- **المخطط المحاسبي الوطني:** التصنيف هو في الأصول حسب درجة السيولة وفي الخصوم حسب درجة الاستحقاق.
- **النظام المالي:** التصنيف هو حسب الدوري وغير الدوري، فالأصول غير الدورية هي العناصر التي سيتم تحقيقها أو استهلاكها أو بيعها في 12 شهر التالية للانتقال، وكذلك الخصوم غير الدورية هي الخصوم التي يتم إطفاؤها في أجل يتجاوز 12 شهرا، أما الخصوم الدورية فهي التي يتم إطفاؤها خلال 12 شهرا التالية لتاريخ الإقفال.
- **المخطط المحاسبي الوطني :** ما يظهر من الميزانية هي أرصدة الحسابات التي تحصل عليها بتجميع الحسابات الفرعية إلى أن يصل إلى الحسابات الرئيسية.

[1] ابراهيم مبروكي، محمد ولد رامول، الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد ، ص: 50.

- **النظام المالي:** المؤسسة تجد نفسها مضطرة لإعداد القوائم المالية بتوزيع أرصدة بعض الحسابات بين الأصول عند الدورية و الأصول الدورية و نفس الشيء بالنسبة للخصوم.
- **المخطط المحاسب الوطني :** يتميز بالجمود بالنسبة للعنصر و البنود التي يجب أن تظهر فيه.
- **النظام المالي :** يتميز بالديناميكية بحيث يمكن تكيف العناصر الظاهرة حسب المؤسسة المعنية و حسب حاجتها للمعلومات
- **المخطط المحاسب الوطني :** يعتمد عند تقيم الأصول على التكلفة التاريخية.
- **النظام المالي:** تقييم الأصول هو تقيم الاقتصادي و التقديري (يعتمد على التقديرات و كذا القيمة العادلة)
- **المخطط المحاسب الوطني :** في الخزينة تدخل العناصر السائلة فقط
- **النظام المالي :** تظهر في الخزينة العناصر السائلة (كالتوظيفات المالية قصيرة الأجل جدا و القيم المنقولة للتوظيف....الخ)
- كما يظهر في النظام مالي يسمى بالأصول غير المكملة لدى المؤسسة و يخضع لكل الإجراءات الأصول الأخرى المكملة ، من امتلاك و غيره أي يسقط مبدأ الملكية القانونية ، ما يهمنا ليس الطابع القانوني للأصل و إنما الوظيفة الاقتصادية للأصل مثل استثمارات محصل عليها بقرض إيجاري، حسب لمخطط المحاسب الوطني PCN يضهر هذا النوع من الأصول لأنها غير ملك للمؤسسة بل لا تظهر إلا الدفعة الإيجارية التي تظهر في نفقات إيجار (حساب 621) بينما حسب (IAS/IFRS) يعتبرونه عملية استثمارية ، و بالتالي لا بد أن يظهر في الأصول الثابتة (غير الدورية) و في مقابل ذالك تظهر الالتزامات المتعلقة بالقرض الإيجاري في الديون الطويلة أو قصيرة الأجل في الخصوم الدورية أو غير الدورية.
- **المخطط المحاسبي الوطني:** الميزانية لم تأخذ بعين الاعتبار محاسبة المجموعات، لا يوجد معايير يعتمد عليه بل يعتمد على معيير عامة (يؤخذ بما هو معمول به دوليا (اختيارات) بينما القوائم المالية حسب (IAS/IFRS) فالعناصر المتعلقة بالمجموعات الظاهرة فيها، تعتمد على معايير واضحة.

نلاحظ أيضا فرق آخر هو أنه في النظام الجديد سيتم إضافة بعض العناصر المهمة في القوائم المالية مثل الاستثمارات المحصل عليها بغرض إيجاري وحذف بعض العناصر غير المهملة مثل المصاريف الإعدادية التي كانت تظهر في الميزانية المالية (PCN).

الفرع الثاني: التغيرات الواردة في جدول حساب النتائج

تعد قائمة جدول حسابات النتائج حسب النظام المالي (IAS/IFRS) وفق المنظورين :

- المنظور التقليدي حسب الطبيعة (كما هو عليه في PCN) مع اختلاف المستويات المعالجة.
- المنظور حسب الوظيفة ، معناه التمييز بين مختلف التكاليف من تكاليف الشراء وتكاليف التوزيع والبيع والتكاليف الإدراية، حيث يعتبر هذا المنظور (حسب الوظيفة) اختياريا وليس إجباريا، ويتطلب وضع نظام للمحاسبة التحليلية في المؤسسة الذي كان شبه معدوم في النظام القديم (PCN).
- من حيث الشكل فجدول حسابات النتائج حسب النظام المالي(IAS/IFRS) هو أكثر تفاصيل من ما هو عليه في النظام (PCN) حيث يتطرق إلى كل من إنتاج الدورة، الفائض الإجمالي لاستغلال النتيجة قبل الاهتلاك وقبل السياسة المالية، يطرح فقط مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم، لم يطرح إلا المصاريف المالية ولم يضيف الإيرادات المالية ولم يطرح مخصصات الاهتلاك، كما هو معمول به في النظام القديم.
- بحسب نتيجة العمليات " Résultat Operationnel" تختلف نتيجة الاستغلال في النظام (PCN) لأنها تتضمن الإيرادات المالية والمصاريف المالية، لأن النتيجة المالية " Résultat Financier" أصبحت مهمة لتطوير الاسواق المالية ولأن المدير المالي هو المسؤول المباشر عنها فإن حساب النتيجة المالية شكل مستقل مهم جدا (إيرادات مالية – مصاريف مالية = نتيجة مالية).

نتيجة العمليات العادية حسب النظام المالي(IAS/IFRS) هي نفسها نتيجة الاستغلال ح/83 في (PCN) في المنطق العام وتساوي إلى: (نتيجة العمليات + النتيجة المالية) وهي تحسب فعالية المؤسسة في الجانب المهني والسوق المالية.

حسب النظام المالي(IAS/IFRS) يعتمد على حسابات النتيجة حسب السهم: (نتيجة العمليات العادية / عدد الأسهم العادية) وهذا لحساب معدل مردودية السهم التي تساعده على مقارنة مردوديته بالنسبة للفرص الأخرى في السوق المالي واتخاذ القرار. أما القائمتين الجديدتين في النظام المالي فهما جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة.

الفرع الثالث : التغيرات الواردة في جدول تغيرات الأموال الخاصة

على المؤسسة أن تقدم بصفة مستقلة ضمن قوائمها المالية قائمة تبين :

- النتيجة الصافية للدورة.
- كل عناصر الأعباء والإيرادات، الأرباح والخسائر المسجلة مباشرة في الأموال الخاصة طبقا لبعض معايير الإبلاغ المالي الدولية "IFRS " وكذلك تبين مجموع هذه العناصر.
- تراكم العنصرين السابقين، بتمييز حصة الأقلية وحصة المجموعة.
- الأثر المتراكم لتغيير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء المسجلة طبقا للمعيار المحاسبي الدولي الثامن (IAS8) في الأموال الخاصة.
- أما عن فوائد المعلومات التي يجب عرضها في بيان التغيرات في رؤوس الأموال:

- تبيين التغيرات في رؤوس الأموال بين تاريخين للميزانية، وكذلك الزيادة أو الانخفاض في صافي موجوداتها خلال الفترة بموجب مبادئ القياس المعينة التي تم تبنيها للإفصاح عنها في البيانات المالية.
- تبيين الأخطاء والتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية التي تتطلب إدراج عناصر الدخل والمصروفات المعترف بها في فترة تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة.
- تعطي أكثر للمعادلات الرأسمالية مع مالكي المؤسسة بما في ذلك توزيع الأرباح.
- تبرز إجمالي أرباح وخسائر المنشأة بما في ذلك تلك المعترف بها بشكل مباشر في حقوق المساهمين.
- ملاحظة : بالنسبة لكل القوائم يعتمد على دورتين، الدورة الحالية والدورة التي سبقتها.

يمكن تلخيص أهم الفروقات للقوائم المالية حسب النظام (PCN) والنظام المالي في الجدول التالي:
جدول مقارنة بين القوائم المالية في PCN والقوائم المالية في SCF.

الميزانية حسب PCN	الميزانية حسب النظام المالي
تتكون الميزانية حسب "PCN" من أصناف: 1- الأموال الخاصة. 2- الاستثمارات. 3- المخزونات. 4- الحقوق. 5- الديون. تعتمد الميزانية حسب "PCN" على معيار درجة السيولة المتزايدة (تصاعديا) في ترتيب الأصول ومعيار درجة الاستحقاق المتزايدة في ترتيب الخصوم، لكن هذا المعيار ليس محترما تماما، فهناك عناصر غير سائلة لها طبيعة استثمارية كسندات المساهمة مثلا مرتبة في أسفل الميزانية بعد المخزونات على الرغم من عدم ارتباطها بدور الاستغلال.	تتكون الميزانية حسب المعايير الدولية من 05 مجموعات : في الأصول نجد: - الأصول غير الدورية. - الأصول الدورية. في الخصوم نجد: - الأموال الخاصة. - الخصوم غير الدورية. - الخصوم الدورية. تعتمد الميزانية حسب المعايير الدولية على معيارين مزدوجين للتصنيف: **أولا:** المعيار الوظيفي الذي يرتب عناصر الميزانية حسب كونها تنتمي إلى أحد الدورات المالية التالية: - دورة الاستثمار أصول دورية أصول غير دورية - دورة الاستغلال خصوم دورية أموال خاصة - دورة التمويل خصوم غير دورية - **مثال:** في هذه الحالة كل ما هو استثمار مال، سندات المساهمة، سندات التوظيف طويلة الأجل تصعد إلى دورة الاستثمار في الأعلى ضمن الأصول غير الدورية. **ثانيا** : بالإضافة إلى المعيار السابق يطبق أيضا معيار السيولة، فكل ماهو سندات توظيف قصيرة الأجل يرتب ضمن الأصول الدورية وكل ما هو

	قروض بنكية مثلا مستحقة في أقل من 12 شهرا (الجزء المستحق) توضع ضمن الخصوم الدورية.

المصدر: بن قيار خديجة، رحال أمال، دراسة التغيرات التي طرأت على النظام المحاسبي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، جامعة المدية، 2007-2008، ص:173.

المطلب الثالث : التغيرات الحاصلة في الحسابات

سنحاول في هذا المطلب إظهار أهم التغيرات الطارئة على المخطط المحاسبي الوطني فيما يخص قائمة الحسابات وذلك بإعادة عرض قوائم الحسابات التي تعرفنا عليها بحيث يعرض لنا كل حساب من حسابات المخطط المحاسبي الوطني وما يقابله في النظام المحاسبي المالي (يعرض كل قسم من الحسابات بشكل مفصل) ويمكن أن يكون هذا الجدول كما يلي:

جدول رقم (1): تطابق المخطط الوطني المحاسبي والنظام المحاسبي المالي:

المخطط الوطني المحاسبي 1979		**النظام المحاسبي المالي**	
	الصنف الأول : الأموال الخاصة		
100	مساهمات الدولة	**101**	رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال
101	مساهمات الجماعات المحلية	**101**	رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال
102	مساهمات المؤسسات العمومية	**101**	رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال
103	مساهمات الشركات الخاصة	**101**	رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال

104	مساهمات الأفراد	101	رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال
110	أموال الاستغلال	101	رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال
119	حساب المستغل	108	حساب المستغل
12	علاوات المساهمات	103	العلاوات المرتبطة برأس مال الشركة
130	الاحتياطات القانونية	106	الاحتياطات (القانونية، القانونية الأساسية، العادية والمقننة)
131	الاحتياطات المنظمة	106	الاحتياطات (القانونية، القانونية الأساسية، العادية والمقننة)
132	احتياطات القانون الأساسي	106	الاحتياطات (القانونية، القانونية الأساسية، العادية والمقننة)
133	الاحتياطات التعاقدية	106	الاحتياطات (القانونية، القانونية الأساسية، العادية والمقننة)
134	الاحتياطات الاختيارية	106	الاحتياطات (القانونية، القانونية الأساسية، العادية والمقننة)
141	إعانات الاستثمار المسلمة	131 132	- إعانات التجهيز. - إعانات أخرى للاستثمار.
147	إعانات مسجلة للنواتج الاستثنائية	131 132	- إعانات التجهيز. - إعانات أخرى للاستثمار.
15	فارق إعادة التقدير	105	فارق إعادة التقييم
152	فارق خاضع للضريبة	105	فارق إعادة التقييم
27	حسابات الوحدات المتعددة	181	حسابات الارتباط بين المؤسسات

18	نتائج قيد التخصيص	11	الترحيل من جديد
190	مؤونات الخسائر المحتملة والتكاليف (لا وجود للتصليحات الكبيرة في النظام المحاسبي المالي)	153 155 156 158	- المؤونات للمعاشات والالتزامات المماثلة. - المؤونات للضرائب. - المؤونات لتجدير التثبيتات (الامتياز). - المؤونات الأخرى للأعباء – الخصوم غير الجارية
195	مؤونات لمساهمة المستخدمين في أرباح المؤسسة	481	المؤونات – الخصوم الجارية.
	الصنف الثاني: الاستثمارات		
200	مصاريف متعلقة بعقد الشركة	62 64	- الخدمات الخارجية الأخرى. - الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.
201	مصاريف القروض	169	علاوات تسديد السندات.
202	مصاريف الاستثمار	2XX	حسابات الاستثمار المعني
203	مصاريف التكوين المهني	1X 62 63	- الأموال الخاصة (التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي). - الخدمات الخارجية الأخرى. - أعباء المستخدمين.
204	مصاريف سير العمل السابق من انطلاق العمل	1X 6X	- الأموال الخاصة (التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي). - التكاليف بالطبيعة.
205	مصاريف الدراسات والأبحاث	1X	- الأموال الخاصة (التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي).

		6X 206	- التكاليف بالطبيعة. - مصاريف التنمية القابلة للتثبيت.
208	مصاريف استثنائية	1X 6X	- الأموال الخاصة (التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي). - التكاليف بالطبيعة.
209	استهلاك المصاريف الاعدادية		يخصص لحسابات "20x" المرافقين الموجودين إلى غاية 31-12-2009.
210	المتجر	208	التثبيتات المعنوية الأخرى.
212	حقوق الملكية الصناعية والتجارية	204 205	– برمجيات المعلوماتية وما شابهها. – الامتيازات والحقوق المماثلة والبراءات والرخص والعملات.
220	الأراضي	211	الأراضي.
224	المقالع والمناجم	211	الأراضي.
226	الأراضي الأخرى	211	الأراضي.
240	المباني	213	البناءات.
241	المنشآت الأساسية الهيكلية	213	البناءات.
242	منشآت مركبة	215	المنشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية.
243	معدات وأدوات	215	المنشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية.
244	معدات النقل	218	التثبيتات العينية الأخرى.
245	تجهيزات المكتب	218	التثبيتات العينية الأخرى.
246	مواد تعبئة وتغليف قابلة للاسترجاع	218	التثبيتات العينية الأخرى.
247	أثاث وتمديدات	212 218	- عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي. - التثبيتات العينية الأخرى.

250	مباني الشركة	**213**	البناءات.
251	معدات	**218**	التثبيتات العينية الأخرى.
252	أثاث وتجهيز منزلي	**218**	التثبيتات العينية الأخرى.
257	تهيئات	**218**	التثبيتات العينية الأخرى.
28	تجهيزات قيد التنفيذ	**232** **237**	– التثبيتات العينية الجاري إنجازها. – التثبيتات المعنوية الجاري إنجازها.
29	استهلاك الاستثمارات	**280** **281**	- إهتلاك التثبيتات المعنوية. - إهتلاك التثبيتات العينية.
	الصنف الثالث: المخزونات		
30	البضائع	**30**	مخزونات البضائع.
31	مواد ولوازم	**31** **321** **322** **326**	- المواد الأولية واللوازم. - المواد القابلة للاستهلاك. - اللوازم القابلة للاستهلاك. - التغليفات.
33	منتجات نصف مصنوعة	**351**	المنتجات الوسيطة.
34	منتجات وأشغال قيد التنفيذ	**331** **335** **341** **345**	- المنتجات الجاري إنجازها. - الأشغال الجاري إنجازها. - الدراسات الجاري إنجازها. - الخدمات الجاري تقديمها.
35	منتجات منجزة	**355**	المنتجات المصنعة.
36	فضلات ومهملات	**358**	المنتجات المتبقية أو المواد المسترجعة (النفايات، السقطات).
37	المخزونات الموجودة في الخارج	**37**	المخزونات في الخارج (التي هي في الطريق، في المستودع أو في الإيداع).
38	المشتريات	**38**	المشتريات المخزنة.

39	مؤونات نقص المخزونات	390 391 392 393 394 395 397	-خسائر القيمة عن مخزونات البضائع. -خسائر القيمة عن المواد الأولية والتوريدات. -خسائر القيمة عن التموينات الأخرى. -خسائر القيمة عن إنتاج السلع الجاري إنجازه. -خسائر القيمة عن إنتاج الخدمات الجاري إنجازه. -خسائر القيمة عن المخزونات من المنتجات. -خسائر القيمة عن المخزونات الخارجية.
	الصنف الرابع: حسابات دائنة		
40	حسابات الخصوم المدنية		يصنف حسب وظيفة حسابات المدينة الأصلية.
421	سندات المساهمة (مؤسسات عمومية وشركات مختلطة وخاصة وأخرى)	261 262 265	-سندات الفروع المنتسبة. -سندات المساهمة الأخرى. -سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة (المؤسسات المشاركة).
422	سندات	272 501 503 506 508	-السندات التي تمثل حق الدين الدائن (السندات والقسائم). -الحصص في المؤسسات المرتبطة. -الأسهم الأخرى أو السندات المخولة حقا في الملكية. -السندات، قسائم الخزينة وقسائم الصندوق القصيرة الأجل. - قيم التوظيف المنقولة الأخرى والحسابات

			الدائنة المماثلة.
423	سندات التوظيف	503	-الأسهم الأخرى أو السندات المخولة حقا في الملكية. -قيم التوظيف المنقولة الأخرى والحسابات الدائنة المماثلة.
424	قروض	274 276	-القروض والحسابات الدائنة المرتبة عن عقد الإيجار- التمويل. -الحسابات الدائنة الأخرى المثبتة.
425	سلف وتسبيقات على الاستثمارات	409	الموردون المدينون: التسبيقات والمدفوعات على الحساب الواجب الحصول عليه، الحسابات الدائنة الأخرى.
426	كفالات مدفوعة	275	الودائع والكفالات المدفوعة.
429	ديون أخرى للاستثمارات	467	الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة.
430	سلف للموردين	409	الموردون المدينون،التسبيقات و المدفوعات على الحساب ،الواجب الحصول عليه و الحساب الدائنة الأخرى
435	إيداعات مدفوعة	409	الموردون المدينون،التسبيقات و المدفوعات على الحساب ،الواجب الحصول عليه و الحساب الدائنة الأخرى
438	خفيفات منتظرة	409	الموردون المدينون،التسبيقات و المدفوعات على الحساب ،الواجب الحصول عليه و الحساب الدائنة الأخرى
440	شركات (المساهمات)	456	الشركاء العمليات عن رأس المال
448	ديون على الشركات الحليفة	266 267	الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات الجمع الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات خارج

		268	المجمع الحسابات الدائنة الملحقة بشركات قفي حالة المساهمة.
456	ضرائب على دخل القيم المنقولة	442	الدولة الضرائب و الرسوم القابلة للتحصيل من أطراف أخرى.
457	رسوم قابلة للاسترجاع و اقتطعات	442	الدولة الضرائب و الرسوم القابلة للتحصيل من أطراف أخرى
462	سلفات على الخدمات	409	الموردون المدينون : التسبيقات و المدفوعات على الحساب الواجب الحصول عليه و الحسابات الدائنة الأخرى
463	سلفات المستخدمين	425	المستخدمون التسبيقات و المدفوعات على حساب الممنوحة
464	سلفات على الضرائب و الرسوم	444 445	الدولة. الضرائب على النتائج الدولة الرسوم على رقم الأعمال
465	سلفات على الضرائب المالية	467	الحسابات الأخرى الداتية أو المدينة
466	سلفات على المصاريف المختلفة	467	الحسابات الأخرى الداتية أو المدينة
468	مصاريف محسوبة مسلفا (أكثر من عام)	138	متوجات أخرى و أعباء مؤجلة
468	مصاريف محسوبة مسلفا (أقل من عام)	486	الأعباء المعاينة مسبقا
469	نفقات في انتظار التخصيص	47	الحسابات الانتقالية أو الانتظارية
470	الزبائن	411 416 419	الزبائن الزبائن المشكوك فيهم الزبائن الدائنون – التسبيقات المستلمة المطلوب منحه و الموجودات الأخرى

			الواجب اعدادها
471	الزبائن اقتطاعات الضمان	411	الزبائن أو انشاء حساب فرعي مثال : 412
478	فواتير التحرير	417 418	الحساب الدائنة من أشغال أو خدمات جار انجازها الزبائن – المنتجات التي لم تعد فواتيرها بعد
479	فواتير للتحرير	413	الزبائن و السندات المطلوب تحصيلها
480	أموال مدفوعة عند الموثق		توقع حساب فرعي 516
483	حساب لدى الخزينة	515	الخزينة العمومية و المؤسسات العمومية
484	حسابات لدى المؤسسات المالية	517	الهيئات المالية الأخرى
485	حسابات مصرفية	512	بنوك الحسابات الجارية
486	حسابات بريدية	515	الخزينة العمومية و المؤسسات العمومية
487	الصندوق	53	الصندوق
488	استغلالات مباشرة و اعتمادات	54	وكالات التسبيقات و الاعتمادات
498	تحويلات من حساب إلى أخر	581	تحويلات الأموال
49	مؤونات نفق حسابات الدائنة	296 297 298 491 495 496 591	-خسائر القديمة عن المساهمات و الحسابات الدائنة المرتبطة بالمساهمات. -خسائر القيمة عن السندات الأخرى المثبتة. -خسائر القيمة عن الأصول المالية الأخرى المثبتة. -خسائر القيمة عن حسابات الزبائن. -خسائر القيمة عن حسابات المجمع وعن الشركاء. -خسائر القيمة عن حسابات مدينين مختلفين. -خسائر القيمة عن القيم المودعة في البنوك

		594	والمؤسسات المالية. -خسائر القيمة عن الوكالات المالية للتسبيقات والاعتمادات.
	الصنف الخامس: الديون		
50	حسابات الأصول الدائنة		يصنف حسب رصيد الحسابات الدائنة الأصلية.
520	قروض مسندة	**162** **163**	- الاقتراضات السندية القابلة للتحويل. - الاقتراضات السندية الأخرى.
521	قروض مصرفية	**164**	الاقتراضات لدى مؤسسات القرض.
522	اعتمادات الاستثمار	**404**	موردو التثبيتات.
523	قروض أخرى	**168** **171** **172** **173** **178**	- اقتراضات أخرى وديون مماثلة. - الديون المرتبطة بمساهمات المجمع. - الديون المرتبطة بمساهمات خارج المجمع. - الديون المرتبطة بشركات في شكل مساهمة. - الديون الأخرى المرتبطة بمساهمات.
524	موردون – حجز الضمان	**404**	موردو التثبيتات.
525	كفالات مقبوضة	**165**	الودائع والكفالات المقبوضة.
526	إيداعات التسديد	**419**	الزبائن الدائنون – التسبيقات المستلمة المطلوب منحه والموجودات الأخرى الواجب إعدادها.
529	ديون أخرى للاستثمار	**168**	اقتراضات أخرى وديون مماثلة.
530	موردون	**401**	موردو المخزونات والخدمات.
538	فواتير للاستلام	**408**	موردو الفواتير التي لم تصل إلى صاحبها.

540	مكافأة نسبية للدفع	467	الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة.
543	ضرائب على الرواتب والأجور	447	الضرائب الأخرى والرسوم والتسديدات المماثلة.
545	أقساط الشراكة المقتطعة	431 438	– الضمان الاجتماعي. – الهيئات الاجتماعية – الأعباء الواجب دفعها والمنتوجات المطلوب استلامها.
546	معارضون في سداد الأجور	427	المستخدمون – الاعتراضات على الأجور.
547	رسوم مستحقة على المبيعات	445	الدولة – الرسوم على رقم الأعمال.
551	مساهمات التسديد	456	الشركاء العمليات عن رأس المال.
555	حسابات جارية للشركاء	455	الشركاء – الحسابات الجارية.
556	قسائم وحصص أرباح للدفع	457	الشركاء – الحصص الواجب دفعها.
558	ديون للشركاء حليفة	451	عمليات المجمع.
562	دائنو الخدمات	401 467	– موردو المخزونات والخدمات. – الحسابات الأخرى الدائنة أوالمدينة.
563	مستخدمين	421 426 428	– المستخدمون – الأجور المستحقة. – المستخدمون – الودائع المستلمة. – المستخدمون – الأعباء الواجب دفعها والمنتوجات المطلوب استلامها.
564	ضرائب الاستغلال الواجبة الأداء	444 447	– الدولة – الضرائب على النتائج. – الضرائب الأخرى والرسوم والتسديدات لمماثلة.
565	دائنو المصاريف المالية	518	الفوائد المنتظرة.
566	دائنو المصاريف المختلفة	443 446	– العمليات الخاصة مع الدولة والجماعات العمومية . – الهيئات الدولية .

		448 **467**	– الدولة، الأعباء الواجب دفعها والمنتجات المطلوب استلامها (خارج الضرائب). – الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة.
568	الهيئات الاجتماعية	**431** **432** **438**	– الضمان الاجتماعي. – الهيئات الاجتماعية الأخرى. – الهيئات الاجتماعية – الأعباء الواجب دفعها والمنتوجات المطلوب استلامها.
570	تسبيقات وسلفات مقبوضة من الزبائن	**419**	الزبائن الدائنون – التسبيقات المستلمة المطلوب منحه والموجودات الأخرى الواجب إعدادها.
577	تخفيضات معدة للمنح	**419**	الزبائن الدائنون – التسبيقات المستلمة المطلوب منحه والموجودات الأخرى الواجب إعدادها.
578	منتوجات دائنة في الحسابات سابق (أكثر من عام)	**138**	منتوجات أخرى وأعباء مؤجلة.
578	منتوجات دائنة في الحسابات سابق (أكثر من عام)	**487**	المنتوجات المعاينة مسبقا.
579		**47**	الحسابات الانتقالية أو الانتظارية.
583		**403** **405**	– موردو السندات الواجب دفعها. – موردو تثبيتات السندات المطلوب دفعها.
588	سلفات مصرفية	**519**	المساهمات البنكية الجارية.
	الصنف السادس: التكاليف		
60	موارد ولوازم مستهلكة	**600**	مشتريات البضائع المبيعة
61		**601** **602**	المواد الأولية. التموينات الأخرى.

		605 607 608 609	مشتريات المعدات والتجهيزات والأشغال. المشتريات غير مخزنة من المواد والتوريدات. مصاريف الشراء التابعة. التخفيضات والتنزيلات والمحسومات المتحصل عليها من مشتريات.
620	النقل	624	نقل السلع والنقل الجماعي للمستخدمين.
621	إيجارات وتكاليف إيجارية	613 614	الإيجارات. الأعباء الإيجارية وأعباء الملكية المشتركة.
622	صيانة وإصلاحات	615	الصيانة والتصليحات والرعاية.
624	وثائق	618	التوثيق والمستجدات.
625	أجور للغير	604 611 617 621 622 651	مشتريات الدراسات والخدمات المؤداة. التقاول العام. الدراسات والأبحاث. العاملون الخارجيون عن المؤسسة. أجور الوسطاء والأتعاب. الأتاوى المترتبة عن الامتيازات والإجراءات والرخص وبرامج المعلوماتية والحقوق والقيم المماثلة.
626	الإشهار	623	الإشهار والنشر والعلاقات العمومية.
627	انتقالات واستقبالات	625	التنقلات والمهمات والاستقبالات.
628	بريد ومواصلات سلكية ولا سلكية	626	مصاريف البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية.
630	أجور المستخدمين	631	أجور المستخدمين.
631	أجور الشركاء	631	أجور المستخدمين.

632	تعويضات وأداءات مباشرة	638	أعباء المستخدمين الأخرى.
633	المساهمة في الأرباح	632	مساهمة المستأجرون في الأرباح.
634	المساهمة في النشاطات الاجتماعية	637	الأعباء الاجتماعية الأخرى.
635	اشتراكات اجتماعية	635 636	اشتراكات المدفوعة للهيئات الاجتماعية. الأعباء الاجتماعية للمستغل الفردي.
641	رسوم على النشاط المهني	642	الضرائب والرسوم غير المسترجعة عن رقم الأعمال.
643	ضرائب غير مباشرة	645	الضرائب والرسوم الأخرى (خارج الضرائب عن النتائج).
644	رسوم خاصة	645	الضرائب والرسوم الأخرى (خارج الضرائب عن النتائج).
646	أداءات التسجيل	645	الضرائب والرسوم الأخرى (خارج الضرائب عن النتائج).
647	رسوم جمركية	645	الضرائب والرسوم الأخرى (خارج الضرائب عن النتائج).
648	أداءات وضرائب ورسوم أخرى	641 645	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة عن الأجور. الضرائب والرسوم الأخرى (خارج الضرائب عن النتائج).
650	فوائد القروض	661	أعباء الفوائد.
651	فوائد الحسابات الجارية والودائع الدائنة	661	أعباء الفوائد.
653	فوائد مصرفية	661	أعباء الفوائد.
654	خصومات ممنوحة	709	التخفيضات والتنزيلات والمحسومات الممنوحة.

655	مصاريف البنك والتحصيل	627	الخدمات المصرفية وما شابهها.
656	مصاريف شراء السندات	627	الخدمات المصرفية وما شابهها.
657	عمولة منح القروض والكفالات والضمانات	627	الخدمات المصرفية وما شابهها.
660	تأمينات	616	أقساط التأمينات.
668	بذل الحضور	653	أتعار حضور.
669	مصاريف أخرى مختلفة	628 656 657 658	الاشتراكات والمستجدات.. الغرامات والعقوبات والإعانات الممنوحة والهبات والتبرعات. الأعباء الاستثنائية التسيير الجاري. أعباء أخرى للتسيير الجاري.
682	مخصصات الاهتلاكات	681 685 686	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة والأصول غير جارية. المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة – الأصول الجارية. المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة – العناصر المالية.
685	مخصصات المؤونات	681 685	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة والأصول غير جارية. المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة – الأصول الجارية.
690	إعانات ممنوحة	656	الغرامات والعقوبات والإعانات الممنوحة والهيئات والتبرعات.
694	ديون معدومة غير قابلة للتحصيل	654	خسائر عن حسابات دائنة غير قابلة للتحصيل.

		664	الخسائر عن الحسابات الدائنة المرتبطة بالمساهمات.
	الصنف السابع: المنتوجات		
70	مبيعات بضائع	**700**	المبيعات من البضائع
71	إنتاج مباع	**701**	المبيعات من المنتوجات التامة المصنعة
		702	المبيعات من المنتوجات الوسيطية.
		703	المبيعات من المنتوجات المتبقية.
		704	مبيعات الأشغال.
		708	منتوجات الأنشطة الملحقة.
72	إنتاج مخزون	**723**	تغير المخزونات الجارية.
		724	تغير المخزونات من المنتجات.
73	إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة	**731**	الإنتاج المثبت للأصول المعنوية.
		732	الإنتاج المثبت للأصول العينية.
74	أداءات متممة	**705**	مبيعات الدراسات.
		706	تقديم الخدمات الأخرى.
770	منتوجات مالية	**761**	منتوجات المساهمات.
		762	عائدات الأصول المالية.
		768	المنتوجات المالية الأخرى.
779	منتوجات أخرى مختلفة	**751**	الأتاوى عن الامتيازات والبراءات والتراخيص وبرامج المعلوماتية والقيم المماثلة.
		753	أتعاب الحضور وأتعاب الإداريين أو المسير.
		755	قسط النتيجة عن العمليات التي تمت بصورة مشتركة.
		757	المنتوجات الاستثنائية عن عمليات التسيير.

		758	المنتوجات الأخرى للتسيير الجاري.
790	إعانات مستلمة	**741** **748** **754**	إعانة التوازن. إعانات أخرى للاستغلال. أقساط إعانات الاستثمار المحولة لنتيجة السنة المالية.
794	مدخولات الديون الملغاة	**756**	المدخولات عن الحسابات الدائنة المهتلكة.
	ضرائب على الأرباح		
889	ضرائب على الأرباح	**695**	الضرائب عن الأرباح المبينة على نتائج الأنشطة العادية.

المصدر: التعليمة الوزارية رقم 2 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق بالنظام المحاسبي المالي 2010.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة المخطط المحاسبي الوطني الذي عوض المخطط العام الفرنسي، وتناسب مع افتتاح الاقتصاد الجزائري على العولمة فإنه من الملاحظ أن المخطط الوطني يعاني من عدة نقائص سواء تعلق الأمر بالمبادئ العامة أو قواعد تقييم وتصنيف الحسابات، ولهذا فكان من الضروري إجراء عملية إصلاح لهذا الإطار المحاسبي حيث أنه ستمثل ثماني مجموعات، كما حددت الجداول الشاملة بـــ 17 جدول و يعتمد على طريقة الجرد الدائم لتقييم المخزونات والتكلفة التاريخية كأساس للتقييم.

و بالتالي و من أجل هذه النقائص و حب التكيف النظام المحاسبي الجزائر مع المسار الاقتصادي، طرح مشروع نظام مالي محاسب متوافق مع معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية IAS/IFRS والذي ضمنه تكون المعلومة المالية أكثر تنظيما حيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة كما يسمح بعض صادق للوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الثاني:
دراسة النظام المحاسبي المالي

- **مقدمة الفصل.**
- **المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي.**

المطلب الأول: لمحة عن النظام المحاسبي المالي.

المطلب الثاني: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي.

- **المبحث الثاني: مدونة وقواعد سير الحسابات.**

المطلب الأول: مدونة الحسابات.

المطلب الثاني: قواعد سير الحسابات.

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية.

- **خاتمة الفصل.**

مقدمة الفصل:

في ظل انفتاح الاقتصاد الجزائري على العولمة، أدى ذلك لإصلاح الإطار المحاسبي المتمثل في المخطط المحاسبي الوطني المعمول به منذ سنة 1975 والذي كان يعاني من نقائص عديدة مست كل جوانبه ابتداءا من المبادئ العامة التي تقوم عليها إلى القوائم المالية المقدمة، مرورا بقواعد التقييم وتصنيف الحسابات، حيث تم تغيير المخطط المحاسبي الوطني لجعله متلائما مع احتياجات مستعملي المعلومة المحاسبية على المستوى الوطني والدولي إلى النظام المحاسبي المالي المتوافق مع معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية IAS/IFRS.

سنحاول في هذا الفصل تناول جوانب الموضوع عن طريق المباحث التالية:

- المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي.
- المبحث الثاني: مدونة وقواعد سير الحسابات.

المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي

إن الجزائر الآن في تطبيق للمعايير المحاسبية الدولية حتى تتمكن من مواكبة العصر وفتح الأبواب لرؤوس الأموال الأجنبية وذلك من خلال تنميط المخطط المحاسبي على أساس يتماشى مع التغيرات الاقتصادية.

وسنحاول في هذا المبحث التحدث عن النظام المحاسبي المالي وأهدافه والإطار التصوري له.

المطلب الأول: لمحة عن النظام المحاسبي المالي

إن النظام المحاسبي المالي جاء باستحداثات وفرضيات وأهداف من شأنها أن توحد أسس عرض القوائم المالية.

1- الاستحداثات الرئيسية للنظام المحاسبي المالي:[1]

يتميز النظام المحاسبي بأربع استحداثات رئيسية:

- **الاستحداث الأول:** يمس الاختيار الدولي الذي يقرب ممارستنا المحاسبية بالممارسة العالمية والذي سيسمح للمحاسبة بأن تعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر وإعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات.
- **الاستحداث الثاني:** يتعلق بالإعلان بصفة أكثر وضوحا عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد وتسهيل ومراجعة الحسابات.
- **الاستحداث الثالث:** ينص على أن النظام المحاسبي المالي قد أخذ على عاتقه احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، الأمر الذي يسمح لهم بالحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات وتمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.
- **الاستحداث الرابع:** يتعلق بالبينات الصغيرة، ويتلخص في إمكانية تطبيقها لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة.

2- فرضيات النظام المحاسبي المالي:

تكمن فرضيات النظام المحاسبي المالي في:

[1] القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي، جويلية 2004، ص: 1-2-3.

– الاستيعاب الجديد للمحاسبة: عكس النظام المحاسبي السابق المبني على تصور يأخذ بعين الاعتبار خاصة القيود القانونية والضريبية، النظام المحاسبي المالي يتقيد بالتسجيل بصفة وفية وفق المميزات والحقائق الاقتصادية المعاملات والأحداث الأخرى استجابة لمتطلبات المستثمرين الذين يريدون الحصول على معلومة شفافة. وهذا يتطلب من كل الأطراف المعنية بالمعلومة المالية (محضري الحسابات، المهنيين المحاسبين والمستعملين الآخرين) رفع وتحسين المستوى وإعداد برامج التكوين في المحاسبة.

– تمييز القانون المحاسبي من القانون الجبائي: إن النظام المحاسبي المالي يفرض استقلالية القانون المحاسبي بالنسبة للقانون الجبائي، وبهذا فإن التصريحات الجبائية يتم إعدادها بعد معالجة الجداول المالية للمؤسسات اعتبارا للقيود الجبائية.

3- أهداف النظام المحاسبي المالي: [1]

يرمي النظام المحاسبي المالي إلى تحقيق الأهداف التالية:

– إيجاد حلول محاسبية للعمليات غير المعالجة بواسطة المخطط المحاسبي الوطني.

– عرض في الحسبان تطور المعايير والتقنيات المحاسبية قصد تقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة التي تدمج معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية " IFRS".

– السماح للمؤسسات الاقتصادية بإنتاج معلومة مالية ذات نوعية كاملة، أكثر شفافية، أكثر سهولة للتحقق منها بفعل توضيح أفضل للقواعد المحاسبية.

– الإستجابة لاحتياجات الإعلام الآلي لمختلف المستعملين، سواء كانوا مسيرين، أعضاء مستخدمين مقرضين، دائنين، زبائن، جمهور المدققين أو الدولة.

– السماح بتقييم الممتلكات بشروط السوق.

– ضمان قراءة أفضل للحسابات بالنسبة للمستثمرين الأجانب بخصوص عمليات الشراكة.

4- أهمية النظام المحاسبي المالي:

للنظام المحاسبي المالي أهمية بالغة إذ أنه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، في إطار التوحيد المحاسبي العالمي وتكمن أهميته فيما يلي:[1]

[1] الجريدة الرسمية للمداولات – الدورة الخريفية 2007م – العدد : 2 ص:4.

– يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على المبادئ المحددة بوضوح.

يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة.

– يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات وهو تكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة،.

– إنسجام النظام المحاسبي المالي في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية المالية.

– يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم بالمؤسسة.

– يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة.

– تحسين سير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة.

– يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب.

– توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عن التسجيل المحاسبي والتقييم كدا إعداد القوئم المالية مما يقلص من حالة التلاعبات.

– يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكاليف التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفر معلومات مالية تعكس الواقع.

– تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة تتمثل في قائمتين سيولة الخزينة وتعيير الأموال الخاصة بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

5- التحديات التي واجهت المؤسسات الجزائرية في تطبيق النظام المحاسبي المالي:

لم يكن تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر بالسهولة التي كان بالإمكان تصورها، حيث واجهت تطبيق هذا النظام عدة تحديات في التحول إلى النظام المحاسبي المالي، وعليه يمكن إجمال أهم التحديات في النقاط الآتية:[2]

- التكوين، وهو أهم ما يجب التكفل به، وهو الأمر الذي سيستغرق وقتا طويلا.
- نقص الوسائل المادية والبشرية المختصة في مجال برامج الإعلام الآلي الخاصة بالنظام المحاسبي المالي.

---

[1] ناصر مراد، الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، ملتقى حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مرجع سابق، ص ص : 08-09.

[2] مداني بن بلعيث، النظام المحاسبي المالي، الإسهامات والحدود، مجلة المحاسبة والمراجعة والمالية، العدد الأول، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غليزان، الجزائر، ص19, 21.

- نقص الوثائق الضرورية المتعلقة بالمعالجة المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي.

المطلب الثاني: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي:

يشكل الإطار التصوري للنظام المحاسب المالي (المحاسبة المالية) دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل.

يعرف الإطار التصوري :

- مجال التطبيق والتعارف.
- المبادئ والاتفاقيات المحاسبية.
- الأصول والخصوم والأموال الخاصة والنواتج والأعباء.
- يحدد الإطار التصوري للمحاسبة عن طريق التنظيم.

أولا: التعاريف ومجال التطبيق:

1- تعريف النظام المحاسبي المالي:

عرف القانون 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي في المادة 3 منه، وسمي في صلب هذا النص بالمحاسبة المالية:

" المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[1] .

2- مجال التطبيق:

لقد حدد النظام المحاسبي المالي وفقا للمواد 02 ، 04 ، 05 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 مجالات تطبيق هذا النظام كالتالي:

كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، والمعنيون بمسك المحاسبة هم:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر 2007، القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المادة 03، ص 3.

- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات مبنية على عمليات متكررة.
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، ويمكن للبيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

ثانيا: المبادئ والاتفاقيات المحاسبي المالي

1- الفرضيات الضمنية لتحضير القوائم المالية:[1]

تتمثل في محاسبة الدورة واستمرارية النشاط.

أ- محاسبة الدورة (محاسبة الإلتزام):

حتى تحقق القوائم المالية أهدافها فإنها تعد طبقا لأساس الاستحقاق، وطبقا لهذا الأساس فإنه يتم الاعتراف بآثار العمليات والأحداث الأخرى عند حدوثها (وليس عند استلام أو دفع النقدية وما يعادلها)، كما يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية والإبلاغ عنها في القوائم المالية للفترات التي تخصها.

ب-إستمرارية النشاط:

يجري إعداد القوائم المالية بافتراض أن المنشأة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المنشأة البنية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام، ولكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة، فإن القوائم المالية يجب أن تعد على أساس مختلف وفي مثل هذه الحالة المؤسسة محيرة بالإفصاح عن ذلك.

2- مبادئ النظام المحاسبي المالي:[2]

تبنى النظام المحاسبي المالي مختلف المبادئ المحاسبية المعروفة وقد حددها في 12 مبدأ وهي: الدورة المحاسبية، استقلالية الدورات، قاعدة كيان الوحدة الاقتصادية، قاعدة الوحدة النقدية، مبدأ استمرارية الطرق، مبدأ الحيطة والحذر، مبدأ الأهمية النسبية، مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية،

[1] طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، سنة 2006، ص 91.

[2] آيت محمد مراد وإبجري سفيان، النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية.

تغليب الوضعية الاقتصادية على الشكل القانوني، مبدأ عدم المقاصة، مبدأ التكلفة التاريخية، الصورة الصادقة. وأهم المبادئ المحاسبية الأساسية للنظام المحاسبي المالي وهي ثمانية (08) مبادئ وهي:

– محاسبة التعهد: تسجل الحقوق الناتجة عن الصفقات سواء الخاصة بالسلع أو الخدمات حسب قاعدة الاعتراف بالحقوق في الوقت الذي تطرأ فيه دون انتظار تدفقه النقدي أو تظهر في القوائم المالية ضمن النشاط المرتبط به.

– استمرارية الاستغلال: تنشأ المؤسسة من أجل مزاولة نشاطها باستمرار لمدة أطول وينبغي عليها التطلع إلى مستقبل خال من التوقف لذا يتم إعداد البيانات المحاسبية والقوائم المالية بافتراض أن نشاط المؤسسة مستمر في المستقبل.

– التكلفة التاريخية : تسجل عناصر الأصول والخصوم في القوائم المالية بقيمة الحصول عليها، لكن هناك حالات يمكن فيها تعويض التكلفة التاريخية بنا يسمى بالقيمة العادلة.

– أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني: يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر حيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني.

– الملائمة : هي قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين وعليه يجب أن تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية ملائمة لاحتياجات متخذي القرار.

– القابلية للفهم: سهولة فهم المعلومة المقدمة من خلال الكشوف المالية.

– القابلية للمقارنة: أن تسمح المعلومة المقدمة من خلال الكشوف المالية بإجراء مقارنات معتبرة بين الدورات المالية المتتالية وبين المؤسسات المختلفة.

– المصداقية : أن تكون المعلومة المقدمة من خلال الكشوف المالية خالية من الأخطاء والغموض حيث يجب أن تعكس الصورة للوضعية المالية للمؤسسة.

ثالثا: تعريف الأصول والخصوم، الأموال الخاصة، النواتج والأعباء:

عرف النظام المحاسبي المالي للأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، النواتج والأعباء، كالآتي:[1]

[1] System comptable financier, op – cit, p 09.

1- **الأصول :** هي كل الموارد التي تخضع إلى رقابة المؤسسة الناتجة عن أحداث ماضية تنتظر المؤسسة منها مزايا اقتصادية لاحقة أو مستقبلية، وعليه فإن الأصول التي تم استئجارها لهدف ما تعتبر من عناصر الأصول.

2- **الخصوم :** هي الالتزامات الحالية والناتجة عن الأحداث الاقتصادية الماضية ويتم الوفاء بها مقابل النقصان في الموارد وينتظر منها الحصول على منافع اقتصادية ومنه يلاحظ أن مؤونة الأخطار لا تعتبر من عناصر الخصوم.

3- **الأموال الخاصة :** هي الفرق بين الأصول والخصوم الجارية وغير الجارية وتتكون من رأس المال المطلوب وغير مطلوب، وبعض الاحتياطات والرصيد المرحل وفرق التقييم.

4- **النواتج :** هي ارتفاع المزايا الاقتصادية خلال الدورة في شكل إدخالات أو زيادات في الأصول أو انخفاضات في الخصوم.

5- **الأعباء :** هي انخفاضات أو نقصان المزايا الاقتصادية أثناء الدورة في إطار نقص الأصول وزيادة الخصوم.

وعرف أيضا النظام المحاسبي المالي النتيجة الصافية بأنها تمثل الفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع الأعباء للدورة المحاسبية، كما يمكن الإشارة إلى أنه لا تدخل ضمن النتيجة الصافية عناصر التكاليف والإيرادات للدورات السابقة، وحدد رقم الأعمال على أنه مبيعات البضائع والمنتجات المباعة للمواد والخدمات المقيمة بسعر البيع.

تنظيم المحاسبة :

حددت المواد من 10 إلى 24 من القانون 07 -11 تنظيم المحاسبة، واهم ما جاء فيها :

- يجب أن تستوفي المحاسبية التزامات الانتظام .المصداقية و الشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها و رقبتها و عرضها و تبليغها.
- تمسك المحاسبة العملة الوطنية.
- تكون أصول و خصوم الكيانات الخاضعة لهذا القانون محل جرد من حيث الكم و القيمة مرة واحدة في السنة على الأقل، على أساس فحص مادي و إحصاء للوثائق الثبوتية.
- تحور الكتابات المحاسبة حسب القيد المزدوج.

– تستند كل كتابة محاسبة على وثيقة ثبوتية مؤرخة و مثبتة على اورقة أو أي دعامة تضمن المصداقية و الحفظ و إمكانية إعادة محتواها على الأوراق.

– تمسك الكيانات الخاضعة لهذا القانون دفاتر محاسبة تشمل دفتر اليومية، دفتر الأستاذ ودفتر الجرد، مع مراعاة الأحكام الخاصة بالكيانات الصغيرة.

– تحفظ الدفاتر المحاسبية أو الدعامات التي تقوم مقامها وكذا الوثائق الثبوتية لمدة 10 سنوات إبتداءا من تاريخ إقفال كل سنة مالية محاسبية.

– يرقم رئيس محكمة المنشأة ويؤشر على دفتر الجرد و دفتر اليومية.

– تمسك المحاسبة يدويا أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.

المبحث الثاني : مدونة وقواعد سير الحسابات:

تشكل خلاصة مخطط حسابات و قواعد سيرها للإطار الحسابي الواجب تطبيقه على جميع الكيانات أيا كان نشاطها و حجمها إلا إذا كانت هناك ترتيبات خاصة تعنيها . وداخل هذا الإطار يمكن للكيانات أن تفتح جميع التقسيمات الضرورية التي تستجيب لاحتياجاتها .

ستعرض في هدا المبحث كيفية سير الحسابات و قواعد سيرها.

المطلب الأول: مدونة الحسابات .

1- مبادئ مخطط الحسابات:[1]

تعد كل مؤسسة مخطط حسابات واحد على الأقل ملائما لهيكلها و لنشاطها و احتياجاتها للمعلومات لقيادة وتسيير مواردها و الحساب هو أصغر وحدة معتمدة لترتيب الحركات المحاسبية وتسجيلها.

و الحسابات تجمع في فئات متجانسة تدعى الأصناف ويوجد صنفين من الحسابات:

- صنف حسابات الميزانية .
- صنف حسابات التسيير

وكل صنف ينقسم إلى حسابات تحدد هويتها بأعداد رقمين أو أكثر في إطار ترقيم عشري .

2- الإطار المحاسب الإجباري:

تشكل خلاصة مخطط حسابات تمثل بالنسبة لكل صنف قائمة حسابات ذات رقمين اثنين . الإطار المحاسب الواجب تطبيقه على جميع الوحدات أيا كان نشاطها وحجمها إلا إذا كانت هناك ترتيبات خاصة تعنيها وداخل هذا الإطار يمكن للوحدات أن تفتح جميع التقسيمات الضرورية التي تستجيب لاحتياجاتها و تقترح كذلك مدونة حسابات ذات ثلاثة أرقام أو أكثر.

توزع العملياتى المتعلقة بالميزانية في سبعة أصناف وهي:[2]

الصنف 1: حسابات رؤوس الأموال

10: رأس مال و احتياطات وما يعادلها.

11: ترحيل من جديد.

---

[1] القرار المتضمن كيفيات تطبيق نظام المحاسبة المالية ص:50.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009، ص:44.

12: نتيجة السنة المالية.

13: المنتوجات و الأعباء المؤجلة- خارج دورة الاستغلال.

15: مؤونات الأعباء – الخضوم غير الجارية .

16: الافتراضات و الديون المماثلة.

17: الديون المرتبطة بمساهمات.

18:حسابات الارتباط الخاصة بالمؤسسات و الشركات في شكل مساهمة.

الصنف الثاني : حسابات التثبيث

20:التثبيثات المعنوية.

21: التثبيثات العينية.

22: التثبيثات في شكل امتياز.

23:التثبيثات الجاري إنجازها.

26:مساهمات و حسابات ذاتية ملحقة بمساهمات .

27:التثبيثات المالية الأخرى.

28: إهتلاك التثبيثات .

29: خسائر القيمة عند التثبيثات.

الصنف الثالث : حسابات المخزونات والمنتوجات قيد التنفيد

30:البضائع المشتراة لكي يعاد بيعها على حالتها.

31:المواد الأولية و التوريدات.

32:التموينات الأخرى.

33:سلع قيد الأنتاج.

34:علامات قيد الانتاج.

35:المنتوجات المصنعة عن طريق المؤسسة.

36: المخزونات المتأتية من التثبيثات.

37 المخزونات في الخارج(التي هي في الطريق. في المستودع أو إيداع).

38: المشتريات المخزنة.

39:خسائر القيمة عن المخزونات و المنتجات قيد التنفيد.

الصنف الرابع: حسابات الغير.

40: الموردون والحسابات الملحقة.

41: الزبائن والحسابات الملحقة.

42: المستخدمون والحسابات الملحقة.

43: الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة.

44: الدولة والجماعات العمومية والهيئات الدولية والحسابات الملحقة.

45: المجمع والشركاء.

46: مختلف الدائنين ومختلف المدينين.

47: الحسابات الانتقالية أو الانتظارية.

48: الأعباء أو المنتجات المعاينة مسبقا والمؤونات.

49: خسائر القيمة عن حسابات الغير.

الصنف الخامس: الحسابات المالية.

50: القيم المنقولة للتوظيف.

51: البنوك والمؤسسات المالية وما يماثلها.

52: الأدوات المالية المشتقة.

53: الصندوق.

54: وكالات التسبيقات والاعتمادات.

55: متاح.

56: متاح.

57: متاح.

58: التحويلات الداخلية.

59: خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية.

الصنف السادس: حسابات الأعباء.

60: المشتريات المستهلكة.

61: الخدمات الخارجية.

62: الخدمات الخرجية الاخرى.

63: أعباء المستخدمين.

64: ضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.

65: الأعباء العملياتية الأخرى.

66: الأعباء المالية.

67: العناصر غيرعادية – الأعباء.

68: المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة.

69: ضرائب على النتائج وما يماثلها.

الصنف السابع: حسابات المنتجات.

70: المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة، والخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة.

72: الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون.

73: الإنتاج المثبت.

74: إعانات الإستغلال.

75: المنتوجات العملياتية الأخرى.

76: المنتوجات المالية.

77: العناصر غير العادية – المنتجات.

78: الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات.

79: (متاح).

أما مدونة الحسابات ذات ثلاثة فتدرج ضمن الملاحق في الملحق رقم III.

المطلب الثاني: قواعد سير الحسابات

إن مخطط حسابات يعطي للمؤسسة قائمة الحسابات المستعملة ويعرف محتواها ويحدد القواعد الخاصة لتسييرها بالرجوع إلى القائمة والقواعد العامة لسير الحسابات المقدمة في المعيار العام، هذه الفقرة تقدم قواعد سير كل حساب ذو رقمين:

الصنف الأول: حساب رؤوس الأموال

11- مرحل من جديد: يسجل جزء النتيجة (ربح أو خسارة) الذي لم تكن محل تخصيص من طرف الجمعية العامة والتي يتقرر تخصيصها لاحقا في حـــ/11 حيث يكون رصيد دائن في حالة ترحيل من جديد رابح، ورصيد مدين في حالة ترحيل من جديد خاسر.

12- نتيجة السنة المالية: يسجل حـــ/12 كرصيد حسابات أعباء وحسابات نواتج السنة المالية.

ويمثل رصيد حـــ/12 ربحا إذا كانت النواتج بمبلغ يفوق الأعباء (رصيد دائن) أو خسارة في حالة العكس (رصيد مدين).

حيث نجد في الشركات حـــ/12 يرصد وفق القرار القانوني لتخصيص النتيجة الذي يتخذه الجهاز المختص. أما في المؤسسات الفردية فإن حـــ/12 يحول إلى حساب رأس مال فردي (حـــ/10) في اليوم الأول من افتتاح السنة المالية التي تلي سنة إنجازه ن+1.

13- المنتوجات والأعباء المؤجلة – خارج دورة الاستغلال:

أ / إعانات التجهيز وإعانات أخرى للاستثمار:

إعانات التجهيز هي إعانات لفائدة المؤسسة من أجل اكتساب ممتلكات معينة أو إنشائها.

وهذه الحسابات تكون دائنة بقيمة الإعانة مع جعل الحسابات التالية مدينة:

- صف 2: عندما تتعلق الإعانة بالتحويل المجاني لاستثمارات المؤسسة.
- صنف4: حسابات الأطراف الأخرى (التمويل المنتظر) عندما تكون الإعانة مالية.

الإعانات المالية تسجل كإيرادات في حساب فرعي لحساب 75 "إيرادات أخرى"بنفس وتيرة التكاليف التي ترتبط بها والتي يفترض فيها تعويضها.

ب / الضرائب المؤجلة على الأصول – الضرائب المؤجلة على الخصوم:

الحسابات "الضرائب المؤجلة" موجهة لاستلام المبلغ المحسوب من الضرائب المؤجلة وتقيد فيها الضرائب المفروضة المؤجلة كأصول وخصوم المحددة في كل إقفال للسنة المالية على أساس التنظيم الجبائي المعمول به في تاريخ الإقفال وهو ناتج عن:

- الفرق الزمني المؤقت بين تسجيل الإيرادات أو التكلفة في المحاسبة ومن جهة أخرى مع حساب الوعاء الضريبي.
- العجز الضريبي أو الدين الضريبي المؤجل.

- عند استبعاد أو إعادة المعالجة التي تقوم بها المؤسسة أثناء إعداد القوائم المالية المجمعة.

15- مؤونات للأعباء – الخصوم غير الجارية:

يسجل في الجانب الدائن لهذا الحساب :

- المؤونات للأعباء.
- المؤونات للمعاشات والالتزامات المماثلة (إلتزامات التقاعد).

أثناء تشكيل مؤونة الأعباء فإن حساب المؤونات يكون مدين مع جعل أحد حسابات مخصصات الاستغلال ومخصصات مالية دائنة.

عند تحمل التكلفة، فإن المؤونة المشكلة سابقا "تكاليف حسب طبيعتها" وإذا كان هناك فرق يلغى هذا الفرق مع جعل حـــ/78 دائنا.

16- اقتراضات والديون المماثلة:

يسجل هذا الحساب في خصوم الميزانية على شكل خصوم مالية بالقيمة الحقيقة مقابل حـــ/21 استثمارات مادية وعند تسديد أقساط الدين يسجل حـــ/16 في الطرف المدين مع حسابات الخزينة بقيمة القسط الأصلي.

17- الديون المرتبطة بمساهمات:

من الضروري التمييز بتقسيمات فرعية خصوصية بين:

- الديون المرتبطة بمساهمات المجمع (الفروع أو الكيانات المشاركة).
- الديون المرتبطة بمساهمات خارج المجمع.

18- حسابات الارتباط الخاصة بالمؤسسات والشركات في شكل مساهمة:

يوضع حـــ/18 تحت تصرف الكيانات لكي تستقبل خلال السنة المالية العمليات التي تمت بين المؤسسات ومع الشركات المساهمة ويجب تصفيته عند إقفال السنة المالية.

الصنف الثاني: حسابات التثبيت.

يمكن توضيحها فيما يلي:

- حـــ/20 التثبيتات المعنوية:

الحساب الفرعي 203 "مصاريف التنمية القابلة للتثبيت" يسجل في جانبه المدين مصاريف التنمية المقيدة في الأصل، حسب الشروط المحددة في هذا التنظيم.

هذا التسجيل في الأصول يتم بالمقابلة مع حـــ/73 الإنتاج المثبت للأصول المعنوية.

ويسجل ح/207 فارق الإقتناء إيجابيا كان أو سلبيا الناتج عن تجميع مؤسسات في إطار عملية اقتناء أو إنصهار أو إندماج، هذا الحساب يمكن أن يكون مدينا أو دائنا ويجب أن يظهر مهما كان رصيده في الميزانية في الأصول غير جارية.

- حـــ/21 التثبيتات العينية:

تسجل حسابات التثبيتات العينية في الجانب المدين في تاريخ دخول الأصول العينية تحت رقابة الكيان:

– بقيمة الإسهام.

– بقيمة الشراء.

– بقيمة الإنتاج.

مقابل الجانب الدائن حسب الحالة:

– كحساب "رأس المال" (القسم الفرعي لحساب 10) أو من حساب " الشركاء – عمليات حول رأس المال".

– للحساب 40 – "الموردون" أو حسابات أخرى معنية.

– للحساب 43 – "الإنتاج المثبت".

وتظهر التثبيتات في مجال إيجار التمويل التي لا تعود ملكيتها – قانونا – إلى الكيان، ولكنها تستجيب لتحديد أصل في شكل تثبيتات عينية في الأصل للمستأجر، وفي شكل حسابات دائنة في الأصل المؤجر.

1- الإدراج في الحسابات لدى المستأجر:

بمجرد ما يدخل الملك تحت مراقبة المستأجر يسجل هذا الملك:

- في الجانب المدين لحساب التثبيت.
- في الجانب الدائن لحساب الديون عن عقد إيجار تمويل.

عند دفع الفوائد المقدرة في العقد، مبلغ العائد يسجل في الجانب الدائن لحساب الخزينة.

- مع جعل في الجانب المدين حساب الديون على عقد الإيجار التمويلي (الحساب الفرعي 167) لجزء التسديد في الأصول من جهة.
- مع جعل في الجانب المدين حساب مصاريف مالية من أجل جزء الفوائد من جهة أخرى.

ومن ناحية أخرى، فإن الملك يعالج عقب إدراجه الأصلي في الحسابات مثل بقية تثبيتات الكيان، إهتلاك عن مدة الانتفاع، وثبوت خسارة في القيمة عند الاقتضاء.

الإيجار التمويلي، رفع خيار الشراء:

في نهاية العقد:

- إذا قرر المستأجر الاحتفاظ بالملك، وكان عليه أن يدفع لذلك استحقاقا أخيرا يوافق تعاقديا رفع خيار الشراء، فإن مبلغ هذا الاستحقاق الأخير يجب أن يوافق رصيد حساب الديون عن عقد الإيجار، ويأتي تسديد هذا الاستحقاق لتصفية هذا الحساب الخاص بالديون
- إذا لم يرفع المستأجر خيار الشراء، فإن الملك يعود إلى المؤجر ويتم إخراجه من أصول المستأجر، وهذا الخروج بقيمة معدومة لا يجب أن يجر فائض أو عجز القيمة بالنسبة للمستأجر لأن مدة اهتلاك الملك تكون هي نفسها مدة الإيجار. وفي هذه الحالة، تتم تصفية حساب الديون (167) المطابقة باعتماد الجانب الدائن للحساب 78 الاسترجاعات عن خسائر القيم والتموينات.

2- الادراج في الحسابات لدى المؤجر:

يظهر مبلغ الأملاك الموضوعة موضع إيجار تمويلي، لدى المؤجر في الأصول ضمن حساب "حسابات دائنة (تثبيتات مالية بالنسبة إلى الجزء الذي تفوق مدته عاما واحدا) في الحساب 274 (القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد الإيجار التمويلي) ليس في حساب تثبيتات عينية، وحتى وإن احتفظ المؤجر بملكيته للملك المبين في عقد الإيجار، هذا المبلغ موافقا من الناحية العملية للقيمة الحقيقة للملك الممنوح كإيجار تمويلي في حالة عقد الإيجار التمويلي.

في حالة عقد الإيجار التمويلي الذي يبرمه المؤجر غير المنتج وغير الموزع يكون هذا المبلغ مضاف إليه المصاريف المباشرة المتعلقة بالمفاوضات أثناء إعداد العقد.

العائد المالي يسجل كإيراد أثناء تسديد المستحقات من طرف المشتري على أساس مبلغ محسوب بمعادلة تبين معدل المردودية الإجمالية للعقد (معدل الفائدة الإجمالي) حيث تسديد لقسط من الأقساط يجب أن يسجل محاسبيا عند المؤجر:

- في الطرف الدائن الحساب 763 (عائدات الحسابات الدائنة).

- في الطرف الدائن الحساب 274 (القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار تمويلي) عن طريق الحسم من حساب الخزينة.
- حـــ/22: التثبيتات في شكل امتياز:

يعرف امتياز الخدمة العمومية بأنه عقد يسند بموجبه شخص عمومي (مانح الامتياز) إلى شخص طبيعي أو شخص معنوي (صاحب الامتياز) تنفيذ خدمة عمومية على مسؤوليته لمدة محددة وطويلة على العموم مقابل حق اقتضاء أتاوى من مستعملي الخدمة العمومية.

القواعد المحاسبية تنظم هذه العمليات حيث يتم تسجيلها محاسبيا عند الشخص المستفيد.

التثبيتات المعنوية أو العينية الموضوعة موضع الامتياز من جانب مانح الامتياز أو من جانب صاحب الامتياز (الممنوح له) تدرج في الحساب 22،ويقسم عند الاقتضاء حسب نفس شروط التثبيتات المسجلة في الحسابات 20 و21 ومقابل قيمة الأصول المالية الموضوعة محل إمتياز مجانا من قبل مانح الإمتياز يسجل في الجانب الدائن ضمن حساب فرعي للحساب 229 "حقوق مانح الإمتياز" ويظهر في خصوم الميزانية (خصوم غير جارية).

يصبح الحساب 229 مدينا بواسطة الجانب الدائن الحساب 282 "إهتلاك التثبيتات الموضوعة موضع امتياز" كلما تمت الاهتلاكات المطبقة. وعند انتهاء الامتياز، يكون للحساب 229 رصيد يتمثل في القيمة المحاسبية الصافية.

للتثبيتات الموضوعية موضع امتياز، ويرصد عند إرجاع الملك إلى مانح الامتياز في مقابل حسابات التثبيت والاهتلاك المعنية.

- حـــ/23: التثبيتات الجاري إنجازها:

يسجل هذا الحساب التثبيتات التي لم تنتهي الأشغال بها في نهاية السنة وتحتوي هذه التثبيتات على:

- التثبيتات التي أشغالها سلمت إلى أطراف خارجية للمؤسسة.
- التثبيتات المنجزة من طرف المؤسسة ذاتها.

1- التثبيتات المسلمة لأطراف خارجية: تسجل من حـــ/23 إلى أحد حسابات الصنف 4.

2- التثبيتات المنجزة من طرف المؤسسة: تسجل من حـــ/23 إلى حـــ/73 في نهاية السنة بعد تسجيل المصاريف التي تحملتها المؤسسة في إنجاز هذه التثبيتات في حسابات التكاليف (صنف6) حسب طبيعتها.

3- في حالة تقديم تسبيقات على طلبيات الموردين الذين توكل لهم مهمة إنجاز هذه التثبيتات حيث يتم تسجيل هذه التسبيقات في الجانب المدين لحساب 23 مع جعل حـــ/40 موردون دائن.

- حـــ/26: مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات:

يتلقى حساب 26 في جانبه المدين كلفة اقتناء (أو قيمة الإسهام) سندات المساهمة وكذلك الحسابات الدائنة المرتبطة بتلك السندات.

- في حالة السندات التي قيمتها الاسمية مسددة جزئيا، فإن القيمة الكلية تسجل في الجانب المدين للحساب 26 "مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات" بجعل حساب الاطراف الأخرى أو حسابات المالية دائنة.
- في حالة بيع سندات المساهمة، فإن فائض أو نواقص القيمة تسجل كمنتوجات أو كأعباء (القسم الفرعي الحسابي 75و 65).

- حـــ/27: التثبيتات المالية الأخرى:

يسجل الحساب 27 الأوراق المالية التي تشتريها المؤسسة ليس بغرض المضاربة وإعادة بيعها في المدى القصير وإنما بغرض الإحتفاظ بها لمدة طويلة والاستفادة من إيراداتها وفوائدها.

- حـــ/28: إهتلاك التثبيتات:

تقيد اهتلاكات التثبيتات في الجانب الدائن للحسابات 28 "إهتلاك التثبيتات" مع جعل حساب مخصصات حـــ/681 مدينا، وهذه الحسابات تقسم إلى أقسام فرعية حسب نفس مستوى تفصيل الحسابات الرئيسية (20 و21) التي تتضمنها.

- في حالة التنازل عن عناصر الأصول أو نزع ملكيتها أو زوالها فإن حسابات الاهتلاكات المتعلقة بها تحول إلى الحساب 20 و21 المعني.
- التثبيتات المعنوية تهتلك على أساس مدة نفعيتها. ويفترض في هذه المدة النفعية عدم تجاوز 20 سنة، إلا إذا كانت هناك حالة استثنائية ينبغي تبريرها في الملحق.

- حـــ/29 : خسائر القيمة عن التثبيثات :

حساب 29 يكون دائن بجعل حساب مخصصات حـــ/68 مدين، و يسجل كل الخسائر و التدهورات الناتجة في قيمة التثبيثات و يجب أن يخضع للتقييم في نهاية كل سنة :

- يجعل حساب مخصصات مدين عندما تكون قيمة الخسائر مرتفعة.

- يجعل حساب 78 دائن عندما تكون خسائر القيمة منخفضة أو تلغي.

الصنف الثالث : حسابات المخزونات و المنتوجات قيد التنفيد

على المستوى المحاسبي نميز بين :

- البضائع المشراة لكي يعاد بيعها على حالتها حـــ/30.
- المواد الأولية و التوريدات حـــ/31 المشتراة من أجل تحويلها، و إدخالها ضمن مكونات الإنتاج المصنع أو المعالج.
- التموينات الأخرى حـــ/32.
- سلع قيد الانتاج حـــ/33 .
- خدمات قيد الانتاج حـــ/34 .
- المنتوجات المصنعة عن طريق المؤسسة حـــ/35 .
- المخزونات المتأتية من التثبيثات حـــ/36 التي تشتمل العناصر المفككة أو المسترجعة من التثبيثات العينية (هذا الحساب يكون مدين يجعل حساب الاستثمار المعني دائن).

الطريقة الجديدة التي جاء بها هذا النظام فيما يتعلق بالمخزونات هو إدراجه لطريقة الجرد المتكون حيث ترك للمؤسسة اختيار طريقة تطبيقها للجرد سواء الدائم أو المتناوب، عما تم ادراج حساب 32 في منظومة الحسابات.

أولا : الإدراج في الحسابات في إطار الجرد المتناوب :

1- تسجيل التموينات و البضائع المستهلكة :

*أثناء الدورة يكون حساب 38 المتعلق بـــ " المشتريات المخزنة" مدين بمبلغ المشتريات و المصاريف الملحقة بالشراء مع جعل حسابات الموردين أو أحد حسابات الخزينة الدائنة.

*عند إقفال الدورة وبعد إجراء الجرد المادي يجب:

– القيام بإلغاء المخزونات الموجودة في بداية الفترة: بجعل حسابات حـــ/30 "البضائع" و حـــ/31 "المواد الأولية واللوازم" وحـــ/32 "تموينات أخرى"، دائنين مع حساب 60 "حسابات المشتريات المستهلكة" مدينا.

– ثم ترصيد حساب 38 "مشتريات مخزنة" بجعله دائنا مع جعل حساب 60 "مشتريات مستهلكة" مدينا (600 مشتريات بضائع، 601 مواد أولية، 602 تموينات أخرى)

– تسجيل المخزونات في نهاية الدورة بجعل الحسابات حـــ/30، حـــ/31، حـــ/32،.....مدينة مع جعل حساب 60 دائنا.

2- تسجيل المنتوجات المصنوعة أو قيد الصنع:

- أثناء الدورة لا تسجل أية كتابة خصوصية في الصنف الثالث (العناصر الضرورية للإنتاج تسجل في حسابات الأعباء حسب الطبيعة).
- في نهاية الدورة بعد القيام بالجرد يجب:

- إلغاء مخزونات التي كانت في 01/01 حيث تجعل حسابات حـــ/33 "سلع قيد الإنتاج"، حـــ/34 "خدمات قيد الإنجاز"، حـــ/35 "مخزون المنتوجات" دائنة مع حساب 72 "الإنتاج المخزون أو المنتقص من المخزون" مدينا.
- تسجيل المخزون في نهاية الدورة يجعل الحسابات 33، 35، 34 مدينة مع جعل حساب 72 دائنا.

ثانيا: الإدراج في المحاسبة في حالة الجرد الدائم:

طريقة الجرد الدائم تسمح بإجراء متابعة محاسبية للمخزونات وتساعد على التحديد السريع لوضعية الحسابات الدورية، كما تسمح هذه الطريقة فيما يتعلق بالمنتوجات التامة الصنع بإجراء تناسب مباشر بين تكاليف المخزونات المبيعة والعائدات المتعلقة بها.

1- تسجيل التموينات والبضائع المستهلكة:

أ – أثناء الدورة الحساب 38 يكون مدينا بقيمة المشتريات والمصاريف التكميلية للمشتريات مع دائنيه أحد حسابات الموردين أو حساب الخزينة، بعد ذلك تسجل قيد الدخول إلى المخزون حيث تجعل حسابات (30 مخزونات البضائع، 31 المواد الأولية واللوازم، 32 تموينات أخرى) مدينة مع جعل حساب 38 دائنا، وعند استهلاكها تجعل دائنة (حـــ/30، حـــ/31، حـــ/32) بجعل حـــ/60 "المشتريات المستهلكة" مدين (600 "مشتريات البضائع المبيعة"، 601 "المواد الأولية" و602 "تموينات أخرى").

ب – في نهاية الدورة يجب مقارنة الرصيد المحاسبي الظاهر في دفتر الأستاذ مع الجرد المادي (يجب إثبات القيمة الظاهرة في الجرد المادي).

الإنحرافات المبررة والطبيعية تسجل حسب الحالة إما في الحساب 60 أو الحساب 72 حيث إذا كانت خسارة يجعل حـــ/60 أو حـــ/72 مدينا بجعل حسابات الصنف الثالث دائنة، وفي حالة الربح يجعل أحد حسابات الصنف الثالث مدينا مع حسابات 60أو 72 دائنة.

2- تسجيل المنتجات المصنوعة أو قيد الصنع:

أ – أثناء الدورة وعند إدخال المخزونات حـــ/35 "مخزونات المنتجات" وعند الاقتضاء حسابات 34 "خدمات قيد الإنتاج" وحـــ/33 "سلع قيد الإنتاج" كحسابات مخزن، تكون مدينة عند الدخول إلى المخازن بجعل حساب 72 "إنتاج مخزون أو منتقص من المخزون" دائن، كما تكون دائنة عند الخروج بجعل حـــ/72 مدين.

ب – في نهاية الدورة وبعد تحليل ودراسة الفروقات بين المخزون المادي والمخزون المحاسبي:

- في حالة الانحراف السالب يجعل حـــ/72 مدينا بججعل الحسابات حـــ/33، حـــ/34، حـــ35 دائنة.
- في حالة الانحراف الموجب يجعل حسابات حـــ/33، حـــ/34، حـــ/35 مدينة مع جعل حـــ/72 دائنا.

3- المخزونات في الطريق أو المخزونات عند الغير:

يسجل هذا الحساب حـــ/37 "مخزونات في الخارج" كل المخزونات التي لم تدخل إلى المؤسسة أو كانت موجودة عند أطراف خارجية، وفي نهاية المدة إذا لم يرصد لهذا الحساب فإنه يجب على المؤسسة إعداد جرد مفصل لكل هذه المخزونات الموجودة في الخارج.

الصنف الرابع: حسابات الغير.

- حـــ/40 الموردون والحسابات الملحقة:

يسجل حـــ/40 على النحو التالي:

- من حـــ/3 إلى حـــ/40 عند شراء المخزونات.
- من حـــ/6 إلى حـــ/40 عند استلام تسديد الخدمات، التكاليف أو المبالغ، غير قابلة للتخزين (إصلاحات، تراكيب) مع الأخذ بعين الاعتبار (حـــ/445 – TVA). –

حـــ/401 يكون مدينا بقيمة فواتير شراء البضائع أو تأدية الخدمات بالطرف المقابل المدين لـــ : 38 بالنسبة للمشتريات المخزنة.

*الحسابات المعنية من الصنف 6 (المبالغ خارج الرسوم القابلة للاسترجاع) بالنسبة للمشتريات غير المخزنة أو الخدمات.

*الحساب الفرعي 44 بخصوص مبلغ الرسوم القابلة للاسترجاع.

يكون مدين:

*حساب الخزينة.

*حساب من الصنف 3 (38).

*أحد حسابات الصنف 6 بمبلغ الأموال المتلقاة بمناسبة عودة البضائع إلى الموردين أوالتخفيضات أو التنزيل أو الحسومات المحصل عليها (حساب الرسم على القيمة المضافة).

- حـــ/41: الزبائن والحسابات الملحقة.
- حـــ/42: المستخدمون والحسابات الملحقة.
- حـــ/43: هيئات اجتماعية والحسابات الملحقة.
- حـــ/44: دولة – الجماعات العمومية، منظمات دولية دولية وحسابات مرتبطة.

تسجل في هذا الحساب كل العمليات التي تتم مع مؤسسات تنتمي غلى السلطات العمومية.

- حـــ/45: المجمع والشركاء.
- حـــ/46: مختلف الدائنين ومختلف المدينين.
- حـــ/47: الحسابات الانتقالية أو الانتظارية.

يبقى هذا الحساب تحت تصرف المؤسسة في أجل الاستقبال خلال السنة العمليات التالية:

- العمليات التي لا يمكن تسجيلها بصفة مؤكدة في حسابات خاصة.
- في حالة المعلومات الإضافية الخاصة بهذه المعلومات.

كل عملية تسجل في حـــ/47 يتم قيدها في الحساب الختامي في أقرب الآجال وهذا الحساب غير وارد في الجداول المالية.

- حـــ/48: الأعباء أو المنتجات المعاينة مسبقا والمؤونات.
- حـــ/49: خسائر القيمة عن حسابات الغير.

الصنف الخامس: الحسابات المالية:

- حـــ/50: القيم المنقولة للتوظيف:

القيم المنقولة للتوظيف هي أصول مالية مكتسبة من طرف المؤسسة بغرض تحقيق أرباح رأس مالية في المدى القصير وخاصة بالأوراق المالية.

- حـــ/51: البنوك والمؤسسات المالية، وما يماثلها.
- حـــ/52: الأدوات المالية المشتقة:

تطابق الأدوات المالية المتفرعة أدوات مالية مثل الوعد بالبيع والعقود الآجلة، بالتراضي أو الموحدة والاعتمادات المتبادلة لأسعار الفائدة والعملة الصعبة التي تحدث حقوقا والتزامات يترتب عنها تحويل بين أطراف الأداة خطرا واحدا أو عدة أخطار مرتبطة بأداة مالية.

- حـــ/53: الصندوق:

يسجل في طرفه المدين المقبوضات النقدية وفي جانبه الدائن المدفوعات النقدية حيث يكون رصيده دائما مدين أو مرصد ولا يمكن أن يكون رصيد دائن.

- حـــ/54: وكالات التسبيقات والاعتمادات:

تسجل القيود المتعلقة بالسلفات المستديمة التي تمنحها المؤسسة إلى أحد أعوانها بغرض المصروفات النشرية في المؤسسة.

- حـــ/55: (متاح)
- حـــ/56: (متاح)
- حـــ/57: (متاح)
- حـــ/58: التحويلات الداخلية:

هذا الحساب خاص بالتحويلات بين حسابي الخزينة (البنك والصندوق) وهو حساب وسيط يرصد في نهاية السنة.

- حـــ/59: خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية:

حـــ/59 يعتبر مشابه إلى حد كبير مع حـــ/49 اللذين يعتبران حسابات تصحيح القيم عن طريق تحويل القيمة المسجلة محاسبيا إلى القيمة الحقيقة.

كباقي الأصول نجد أن الأصول المالية يجب تعديلها في نهاية كل سنة إلى القيمة الحقيقية فقد نجد في نهاية السنة بعض التدهور أو النقص في قيمة الأصول المالية، هذه الخسائر تسجل في

حـــ/59 في الجانب الدائن مع مدين حـــ/668.هذه الخسائر تخضع إلى التعديل سنويا في نهاية كل سنة إذا ارتفعت نسجل قيد تكميلي بحيث نجعل حـــ/668 مدينا وحـــ/59 دائنا.

وإذا انخفضت نجعل حـــ/59 مدينا و حـــ/78 دائنا.

الصنف السادس: حسابات الأعباء (التكاليف):

- حـــ/60: المشتريات المستهلكة:

حيث تسجل جميع الاهتلاكات مع بضاعة ومواد أولية مستهلكة بما فيها المواد غير قابلة للتخزين (كهرباء، ماء، غاز...).

- حـــ/61: خدمات خارجية وحساب حت/62 خدمات خارجية أخرى:

يسجل هاذين الحسابين جميع الخدمات التي تستفيد منها المؤسسة.

- حـــ/63: تكاليف المستخدمين.
- حـــ/64: الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.
- حـــ/65: الأعباء العملياتية الاخرى:

التكاليف المسجلة في هذا الحساب هي التكاليف التي تساهم في تحقيق نتيجة النشاط العادي للمؤسسة.

- حـــ/66: تكاليف مالية.
- حـــ/67: العناصر غير عادية. أخرى:

لا يستعمل هذا الحساب إلا في حالات استثنائية بغرض تسجيل العمليات الطارئة مثل: الكوارث الطبيعية غير متوقعة، الزلازل، البراكين....إلخ، حيث كل عنصر مسجل في هذا الحساب يجب أن يفسر ويبرر في الجداول المالية النهائية.

- حـــ/68: مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيم:

يسجل في مدينة كل المخصصات الخاصة بالاهتلاكات والمؤونات والخسائر على القيم مقابل الحسابات المعنية.

- حـــ/69: الضرائب على النتائج وما يماثلها:
- حـــ/69 يسجل في جانبه المدين المبالغ المستحقة على شكل أرباح خاضعة للضرائب، هذا الحساب يسجل أيضا المصاريف المتعلقة بالمشاركة المحتملة (نظامية أو تعاقدية) للعمال في نتيجة المؤسسة.

الصنف السابع: حسابات الإيرادات (المنتوجات):

- حـــ/70: المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة، الخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة.

كل المبيعات مهما كان نوعها تسجل في الجانب الدائن (حـــ/70) بالمبلغ خارج الضريبة منقوصا منه جميع التخفيضات والخصومات.

- حـــ/72: الإنتاج المخزن أو المنقص من المخزون:

يخصص هذا الحساب بتسجيل تغيرات الإنتاج المخزن حيث أن تغيرات مخزونات البضائع والمواد الأولية لا تسجل في حـــ/72 وإنما في حـــ/603.

- حـــ/73: الإنتاج المثبت:

يسجل هذا الحساب في طرفه الدائن تكلفة إنتاج عناصر الأصول المادية والمعنوية المنشأة من طرف المؤسسة والتي تسجل في الأصول الجارية. حيث تكاليفها حسب طبيعتها، تسجل في الصنف السادس (6) وتحول في نهاية السنة إلى حـــ/73 في الجانب الدائن مقابل مدين حـــ/23.

- حـــ/74: إعانات الاستغلال:

يسجل هذا الحساب إعانات الاستغلال والتوازن التي تحصل عليه المؤسسة عن طريق مدين حسابات الخزينة.

- حـــ/75: المنتوجات العملياتية الأخرى:

إن العناصر التي تسجل في هذا الحساب تعتبر عناصر عادية تدخل في نشاط المؤسسة وتساهم في تحقيق النتيجة.

- حـــ/76: المنتوجات المالية.
- حـــ/77: العناصر غير عادية – المنتوجات.
- حـــ/78: الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات:

هذا الحساب يسجل في الجانب الدائن مع مدين حسابات الخسائر والمؤونات المعنية (حـــ/29، حـــ/39، حـــ/49).

- حـــ/79: (متاح).

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية:

حسب ما حددته المادة 25 من القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي أنه على كل وحدة اقتصادية تدخل في مجال تطبيق هذا القانون ملتزمة بإعداد قوائم مالية سنويا، وتتضمن القوائم المالية الخاصة بالوحدات الاقتصادية، ما عدا الوحدات الصغيرة جدا على:

- الميزانية.
- حساب النتائج.
- جدول سيولة الخزينة.
- جدول تغير الأموال الخاصة.
- ملحق الكشوف المالية.

1/ الميزانية:

تعتبر من أهم القوائم المالية نظرا لأهمية البيانات المالية التي تتضمنها سواء لأصحاب المشروع أو المستفيدين منها.

أ – تعريف الميزانية:

الميزانية هي القائمة التي تصور المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية في تاريخ معين أي هي المرآة ينعكس عليها المركز المالي للمؤسسة في التاريخ الذي وضعت فيه، وفقا للمعيار الدولي رقم1: تعد الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان المركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة.[1]

ب – عناصر الميزانية:[2]

تصنف الميزانية بصفة منفصلة: عناصر الأصول وعناصر الخصوم. وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول الآتية، عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول:

- جانب الأصول: لديه العناصر التالية:

- التثبيتات المعنوية: التثبيت المعنوي هو أصل قابل للتحديث غير نقدي وغير مادي.

[1] محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص : 169.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، نفس المرجع، ص ص : 24 ،23.

- التثبيتات العينية: التثبيت العيني هو أصل عيني يحوزه الكيان من أجل الإنتاج وتقديم الخدمات والإيجار والاستعمال لأغراض إدارية والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما بعد السنة المالية.
- الاهتلاكات: يعرف الاهتلاك على أنه استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني أومعنوي، ويتم توزيع القابل للاهتلاك بصورة مفردة على مدة دوام نفعية الأصل مع مراعاة القيمة المتبقية المحتملة لهذا الأصل بعد نهاية الخدمة أو عند انقضاء مدة نفعيته بالإضافة لهذه العناصر توجد:

* المساهمات.
* الأصول المالية.
* المخزونات.
* المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة.
* خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

في حالة الميزانية المدمجة:

- المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة.
- الفوائد ذات أقلية.
- يبرز عرض الأصول والخصوم في الميزانية التمييز بين عناصر جارية وعناصر غير جارية.
- معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق:

* وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات.
* حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة.
* مبالغ للدفع والاستلام.

- الشركة الأم.
- الفروع.
- الكيانات المساهمة في المجمع.
- جهات أخرى مرتبطة (مساهمين، مسيرين....)

- في إطار شركات رؤوس الأموال، ومن أجل كل فئة أسهم.

- تجمع ميزانية البنوك والمؤسسات المالية المماثلة الأصول والخصوم من حيث الطبيعة وتقدمها في ترتيب موافق لسيولتها واستحقاقاتها النسبية، أكثر من ذلك المعلومات المذكورة في النقاط السابقة والخاصة بالتنظيمات الخصوصية المتعلقة بهذا القطاع من النشاط، وتظهر على الأقل ما يلي:

*** في الأصول:**

- وضعية سندات الخزينة اتجاه البنك المركزي.
- مبالغ سندات الخزينة والآثار الأخرى الممكن تثبيتها اتجاه البنك المركزي.
- سندات الدولة وسندات أخرى ممتلكة بعنوان التوظيف.
- التوظيفات النقدية الأخرى.
- سندات التوظيف.

*** في الخصوم:**

- الودائع المستلمة من البنوك الأخرى.
- الودائع المستلمة الأخرى للسوق النقدية.
- المبالغ المستحقة من المودعين الآخرين.
- شهادات إثبات الودائع.
- السندات لأمر، السفتجة، والخصوم الأخرى المثبتة في ملف.
- أموال أخرى مقترضة.

* ليس هناك من مقاصة ممكنة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم في الميزانية إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أم تعاقدية، أو إذا تقرر منذ البداية إنجاز عناصر أصول وخصوم متزامنة أو على أساس واضح ، وهكذا فإن أصلا وخصما تتم مقاصتهما، والرصيد المتبقي الصافي يقدم في الميزانية عندما يكون الكيان:

- يمتلك حقا نافذا من الوجهة القانونية بإجراء مقاصة المبالغ المدرجة في الحسابات.
- يعتزم إما إخمادها عل أساس واضح، وإما إنجاز الأصل وإخماد الخصم المالي في آن واحد.

جدول رقم (2): الشكل النموذجي لقائمة الميزانية:

الأصول	إجمالي N	أرصدة / اهتلاكات N
الأصول المثبتة (غير الجارية)		
فارق الشراء (OU GOOD WILL)	207	2807 و 2907
التثبيتات المعنوية	20 (خارج 207)	280 (خارج 2807)
		290 (خارج 2907)
التثبيتات العينية	21 و22 (خارج 229)	281 و 282 و 291 و292
التثبيتات الجاري إنجازها	23	.293
التثبيتات المالية		
السندات الموضوعة موضع المعادلة –	265	
المؤسسات المشاركة		
المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة	26 (خارج 265 و 269)	
السندات الأخرى المثبتة	271 و272 و273	
القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية	274 و275 و276	
مجموع الأصول غير جارية		
الأصول الجارية		
المخزونات والمنتجات قيد الصنع	30إلى 38	39
الحسابات الدائنة – الاستخدامات الاستخدامات المماثلة		
الزبائن	41 (خارج 419)	491
المدينون الآخرون	409 مدين {42 و43	495 و 496
	و44 (خارج 444 إلى	
	448) 45 و 46 و 486	

	و 489}	
الضرائب	444 و 445 و 447	
الأصول الأخرى الجارية	مدين 48	
الموجودات وما يماثلها		
توظيفات وأصول مالية جارية	50 (خارج 509)	
أموال الخزينة	519 وغيرها من المدينين	59
	(51 و52 و53 و54)	
مجموع الأصول الجارية		
المجموع العام للأصول		

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في 25 مارس 2009، العدد 19، ص: 32.

الخصوم	N
رؤوس الأموال الخاصة:	
رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)	101 و108
رأس المال غير مطلوب	109
العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المدمجة) (1)	104 و106
فرق إعادة التقييم	105
فرق المعادلة (1)	107
النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع)	12
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد	11
حصة الشركة المدمجة (1)	
حصة ذوي الأقلية (1)	
المجموع 1	
الخصوم غير جارية:	
القروض والديون المالية	16 و17
الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)	134 و155
الديون الأخرى غير جارية	229
المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	15 (خارج 155) 131 و132
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	
الخصوم الجارية	
الموردون والحسابات الملحقة	40 (خارج 409)
الضرائب	دائن 444 و 445 و 447
الديون الأخرى	419 و509 دائن { 42 و43 و44 (خارج

مجموع الخصوم الجارية (3)	444 إلى 447) 45 و 46 و48}
المجموع العام للخصوم	

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص : 33.

2 / حساب النتائج:

أ – تعريف حساب النتائج:

هو عبارة عن وثيقة تجميعية للأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال الفترة تظهر النتيجة الصافية للفترة التي تكون إما ربحا أو خسارة، وتهدف إلى تزويد المهتمين بالقواعد المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للوحدة، وكذا المعلومات التي تساعدهم على التنبأ بمقدار وتوقيت ودرجة وعدم التأكد المصاحبة للتدفقات في المستقبل.[1]

ب – عناصر حساب النتائج:

1- حسب الطبيعة:

- إنتاج السنة المالية: ويدخل في الحساب أربعة حسابات (حساب النتائج) وهي:
- حـــ/70: المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة.
- حـــ/72: الإنتاج المخزن والمنتقص من المخزون، أي أن هذا الحساب يمكن أن يكون موجب أو سالب وذلك حسب التغير في المخزون بالزيادة أو النقصان.
- حـــ/73: الإنتاج المثبت.
- حـــ/74: إعانات الاستغلال.

ومما سبق فإن :[2]

[1] لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، (دار النشر page bleuse، الجزائر، 2011).

[2] أوسرير منور مجيد محمد، دراسة تفصيلية (عناصر حساب النتائج، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مرجع سابق، ص ص : 3 – 6.

إنتاج السنة المالية = المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة + المخزون أو المنتقص من المخزون+ الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال.

أي: إنتاج السنة المالية = حـــ/72 + حـــ/73 + حـــ/74

- إستهلاك السنة المالية: ويدخل في الحساب ثلاث حسابات هي:

حـــ/60: المشتريات المستهلكة.

حـــ/61 : الخدمات الخارجية ، أي الخدمات المستلمة من الغير

حـــ/ 26 : الاستهلاكات الخارجية الأخرى.

و مما سبق :

استهلاك السنة المالية : المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية + الاستهلاكات الخارجية الأخرى

أي :

استهلاك السنة المالية = حـــ/60 + حـــ/61 +حـــ/62 .

- القيمة المضافة للاستغلال = (حـــ/72 +حـــ/73+ حـــ/74) – (حـــ/60 + حـــ/61 +حـــ/62)
- إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال – حـــ/63 – حـــ/64
- النتيجة العملياتية : عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضاف غليه المنتجات العملياتية الأخرى وكذا مخصصات الاهتلاك والمؤونات وخسارة القيمة ومضافا إليه استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات أي أن:

النتيجة العملياتية = إجمالي فائض الاستغلال + حـــ/75 + حـــ/78 –حـــ/65 – حـــ/68

- النتيجة المالية: وهي النتيجة التي تم تحقيقها من العمليات المالية التي تم القيام بها حيث الفرق بين المنتجات المالية والأعباء المالية أي:
- النتيجة المالية = حـــ/67 – حـــ/66
- النتيجة العادية قبل الضرائب: هي مجموع كل من النتيجة العملياتية والمالية، وتعتبر بمثابة نتيجة الاستغلال بالنسبة للنظام المحاسبي الوطني إلا أنها تخضع مباشرة إلى الضريبة.
- النتيجة الصافية للأنشطة العادية: وذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية أي:

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب – حـــ (695 و 698) – حـــ (692 و 693)

- النتيجة غير العادية: وهي عبارة عن الفرق بين حـــ/77 عناصر غير عادية و حـــ/67 عناصر غير عادية.
- صافي نتيجة السنة المالية: عبارة عن جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية أي:

صافي نتيجة السنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية ± النتيجة غير العادية.

2- حسب الوظائف:

- هامش الربح الإجمالي: هو الفرق بين رقم الأعمال والممثل في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومواد أولية ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات أي :

هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال – تكلفة المبيعات.

- النتيجة العملياتية: وهي هامش الربح الإجمالي مضاف إليه المنتجات العملياتية الأخرى مع طرح التكاليف التجارية والأعباء الأخرى العملياتية أي:

النتيجة العملياتية = هامش الربح الإجمالي + المنتجات العملياتية الأخرى – التكاليف التجارية – الأعباء الإدارية – الأعباء الأخرى العملياتية.

- النتيجة العادية قبل الضريبة:
- النتيجة العادية قبل الضريبة = النتيجة العملياتية – مصاريف المستخدمين ومخصصات الاهتلاك + منتجات مالية – أعباء مالية.
- النتيجة الصافية للأنشطة العادية:

النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية – الأعباء غير العادية + المنتجات غير العادية.

الجدول رقم (3) : حساب النتائج حسب الطبيعة

		ملاحظة	N	N-1
حـــ/70	رقم الأعمال			
حـــ/72	تغير المخزونات المنتوجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع			
حـــ/73	الإنتاج المثبت			
حـــ/74	إعانات الاستغلال			
	1- إنتاج السنة المالية			
حـــ/60	المشتريات المستهلك			
حـــ/61-62	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
	2- إستهلاك السنة المالية			
	3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
حـــ/63	أعباء المستخدمين			
حـــ/64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
	4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
حـــ/75	المنتوجات العملياتية الأخرى			
حـــ/65	الأعباء العملياتية الأخرى			
حـــ/68	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات			
حـــ/78	استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
	5- النتيجة العملياتية			
حـــ/76	المنتوجات المالية			
حـــ/66	الأعباء المالية			
	6- النتيجة المالية			
	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
حـــ/695،698	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
حـــ/692،693	الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية			

	مجموع منتجات الأنشطة العادية				
	مجموع أعباء الأنشطة العدية				
	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية				
حـــ/77	العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)				
حـــ/67	العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)				
	9- النتيجة غير العادية				
	10- النتيجة الصافية للسنة المالية				
	حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية				
	11- **النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)**				
	ومنها حصة ذوي الأقلية (1)				
	حصة المجمع (1)				

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سابق ، ص:30

الجدول رقم (4): حساب النتائج (حسب الوظيفة)

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الاقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص:31.

3 / تعريف الخزينة:

قائمة التدفقات النقدية من القوائم الهامة جدا والإجبارية في النظام المحاسبي المالي فهي الحجز الأساسي للتحليل المالي، والغرض منها توفير المعلومات الملائمة لمستعملي القوائم المالية عن كل المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة ، أي معرفة مصادر النقدية وفيما استخدمت ومقدار التغير في رصيد النقدية خلا ل الفترة وتحديد مصدر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية.[1]

* **عناصر الخزينة :** هناك العديد من النماذج لقائمة التدفقات النقدية (الخزينة) الصادرة عن هيئات مالية ومحللين ماليين ولقد حدد المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي المالي طريقتين في عرض قائمة التدفقات النقدية الطريقة المباشرة وغير المباشرة

- **قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة:** إن الطريقة المباشرة التي أوحى بها المشرع الجزائري ترتكز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية المالية (الزبائن، الموردون، الضرائب...) قصد الحصول على تدفق للنقدية صافي، ثم تقريب ومقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعينة تحتوي قائمة التدفقات النقدية بحبس الطريقة المباشرة على ثلاث أجزاء رئيسية من التدفقات:

أ – تدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال:

هي أنشطة العمليات العادية التي ينشأ منها منتجات المؤسسة وغيرها من الأنشطة غير مرتبطة بالإشهار والتمويل ويضم ما يلي:

- تحصيلات مقبوضة من الزبائن.
- فوائد ومصاريف أخرى مدفوعة.
- الضرائب عن النتائج المدفوعة
- تدفقات النقدية المرتبطة بالعناصر غير العادية.

ب – تدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار:

هي عمليات تسديد أموال من اجل اقتناء استثمار وتحصيل الأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل وتظم ما يلي:

[1] عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة 1990، (دار المراسيل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990) ص:224.

- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية.
- التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية .
- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية.
- التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية.
- الفوائد المحصلة عن توظيفات الأموال.

ج – تدفقات النقدية المنشأة من أنشطة التمويل:

هي أنشطة تكون ناتجة عن تغير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض، وتضم ما يلي:

- التحصيلات في أعقاب إصدار الاسهم.
- الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.
- التحصيلات المتأتية من القروض.

- **قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة:** إن الطريقة غير المباشرة في تقديم قائمة التدفقات النقدية المحددة من قبل المشرع الجزائري تتركز على تصحيح وتسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- آثار المعاملات دون التأثير في النقدية (الاهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين....)
- التفاوتات أو التسويات (الضرائب المؤجلة).
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل وهذه التدفقات تقدم كلا على حدا.[1]

[1] نصر الدين بن نذير وعمار بوشناف، جدول تدفقات الخزينة ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآليات تطبيقه في ظل المعايير الدولية.

الجدول رقم (5): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

البيان	ملاحظة	البنية المالية N	البنية المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف المالية الاخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتاتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض او الديون الاخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			

تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب +ج)			
أموال الخزينة ومعادلتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقارنة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص: 35.

الجدول رقم (6): جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير مباشرة)

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
- الاهتلاكات والأرصدة			
- تغير الضرائب المؤجلة			
- تغير المخزونات			
- تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى			
- تغير الموردين والديون الاخرى			
- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأسمال النقدي			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الإقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مصدر سابق، ص: 36.

4 / جدول تغير الأموال الخاصة: يعرض جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا لحركة مكونات رؤوس الأموال خلال الدورة المالية من خلال خدمه للمعلومات التالية:

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء المسجل أثرها مباشرة لرؤوس أموال.
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الخفض، التسديد....).
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال الدورة المالية.[1]

[1] لخضر علاوي، مرجع سابقن ص 184.

الجدول رقم (7): جدول تغير الأموال الخاصة.

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأسمال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأسمال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص:37.

خاتمة الفصل:

بعد قيام الجزائر بأعمال الإصلاح تبينت فكرة معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المال، والذي يستجيب لمتطلبات مختلف المتعاملين من مستثمرين ومقترضين وغيرهم، حيث يشكل هذا النظام تغيرا حقيقيا للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي IAS/IFRS.

حيث أن هذا النظام يتناول المبادئ والقواعد المحاسبية التي أتت بها معايير المحاسبة الدولية خاصة تلك المتعلقة بالقوائم المالية والمبادئ المحاسبية.

إن النظام المحاسبي أملته عدة متغيرات منها ما يتعلق بالتحولات المالية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر مطلع التسعينات، وأخرى متعلقة بالمحيط الدولي والعولمة الاقتصادية، مما يسمح بإعطاء دفع جديد للمؤسسات الوطنية للتقدم، والتكيف مع المعطيات الجديدة، وتقييم وضعها بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى، وإظهار بوضوح قدرتها التنافسية.

الفصل الثالث:

فصل تطبيقي حول مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية

- **مقدمة الفصل.**
- **المبحث الأول: لمحة عن ميدان التربص.**

المطلب الأول: نشأة ومهام الديوان.

المطلب الثاني: التنظيم الداخلي والهيكل التنظيمي للديوان.

المطلب الثالث: الموارد المالية للديوان.

- **المبحث الثاني: استبيان حول مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية.**
- **خاتمة الفصل.**

* دراسة حالة ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية ميلة*

تمهيد

تعتبر الجزائر من الدول السائرة في طريق النمو، فهي الآن تسعى جاهدة للتفتح على اقتصاديات العالم من خلال الانضمام إلى منظمات عالمية وتكتلات دولية الشيء الذي جعل المؤسسات الجزائرية تفكر في تطوير منتجاتها وتحسينها حتى تتمكن من الصمود في وجه المنافسة الأجنبية وهذا لا يتم إلا من خلال الاعتماد على تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الذي يعتبر عنصر مهم والذي يفرض على أي مؤسسة الاهتمام به أكثر، وللتوضيح أكثر وبعد دراستنا للنظام المحاسبي المالي، سوف نتعرف من خلال الدراسة التطبيقية التي نحن بصدد القيام بها على مدى تطبيق هذا النظام في ديوان الترقية والتسيير العقاري.

ومن أجل ذلك اتبعنا الخطوات التالية:

المبحث الأول: لمحة عن ميدان التربص.

المبحث الثاني: استبيان عن مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية.

المبحث الأول:لمحة عن ميدان التربص

المطلب الأول: نشأة ومهام الديوان

1- نشأة الديوان:

أنشئ ديوان الترقية و التسيير العقاري لميلة بمقتضى المرسوم رقم **75/85** المؤرخ في **1985/04/13** المعدل و المكمل للمرسوم رقم **143/76** المؤرخ في **1976/10/23** المتضمن إنشاء دواوين الترقية و التسيير العقاري للولايات وذلك في أعقاب التقسيم الإداري الجديد.

تحول إلى مؤسسة عمومية محلية ذات طابع اقتصادي واستقلال مالي يتمتع بالشخصية المعنوية طبقا لأحكام المرسوم رقم **270/85** المؤرخ في **1985/11/15** المتضمن تحويل و تنظيم وتسيير دواوين الترقية و التسيير العقاري للولايات.

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم **147/91** المؤرخ في **1991/05/12** المتعلق بتغيير الطبيعة القانونية لدواوين الترقية و التسيير العقاري المعدل و المكمل بالمرسوم التنفيذي رقم **08/93** المؤرخ في **1993/01/02**، تحول ديوان الترقية لميلة إلى مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي و تجاري (**EPIC**) يخضع من حيث الوصاية إلى وزارة السكن و العمران، يدير ديوان الترقية والتسيير العقاري ميلة مجلس إدارة، و يسيره مدير عام معين بمرسوم رئاسي بناء على اقتراح من وزير السكن و العمران.

2- مهام الديوان:

في إطار تجسيد السياسة الاجتماعية للدولة يتولى الديوان ترقية الخدمة العمومية في ميدان السكن لاسيما بالنسبة للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا، و يكلف فضلا عن ذلك على سبيل التبعية بما يلي:

- ترقية البناءات.
- الترقية العقارية.
- ترميم و صيانة الأملاك العقارية.

كما يخول للديوان فضلا عن هذا:

- تسيير الأملاك العقارية.
- تأجير المساكن و المحلات التجارية ذات الاستعمال المهني و التجاري و الحرفي أو التنازل عنها.

- تحصيل الإيجار و الأعباء المرتبطة به.

المطلب الثاني:التنظيم الداخلي والهيكل التنظيمي لديوان

1- التنظيم الداخلي للديوان:

ينتظم ديوان الترقية و التسيير العقاري ميلـــــة كما يلي:

- المديرية العامة
- وحدة شلغوم العيد.
- وحدة فرجيوة.
- وحدة ميلة.
- وحدة وادي النجاء.
- وحدة التلاغمة.

تجدر الإشارة بأنه و منذ سنة **2007** تم إنشاء الوحدتين الأخيرتين (تلاغمة و وادي النجاء) كما تم إنشاء **13** صندوق للتحصيل عبر المجمعات السكنية الكبرى تماشيا مع الزيادة المعتبرة للحضيرة السكنية للولاية خلال هذه الفترة

و هذا لغرض التكفل الأمثل بانشغالات السكان و تجسيدا للسياسة الدولة بتقريب الإدارة من المواطن.

المطلب الثالث: الموارد المالية للديوان:

بصفته مؤسسة ذات طابع صناعي و تجاري يتمتع ديوان الترقية و التسيير العقاري بالاستقلالية المالية و يعتمد اعتمادا كليا على مدا خيل الإيجار في تسيير شـــؤونه الداخلية، و متطلبات القيام بالمهام المنوطة به المتمثلة أساسا في صيانة و ترميم الممتلكات العقارية بما تتطلبه من تكاليف باهضة و فضلا عن ذلك

فان نسبـــة معينة من مدا خيـــل الإيجار يتم صبها سنويا في صندوق التوفيـــر و الاحتياط، تعويضا للاعتمادات المالية التي خصصها لانجاز مختلف البرامج السكنية.

المبحث الثاني:استبيان حول مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية

المركز الجامعي ميلة

معهد:العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سيدتي،سيدي:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في اطار التحضير لنيل شهادة اليسانس على مستوى معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص مالية وذلك تحت موضوع:

مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية نقدم لكم هذا الاستبيان ونرجوامنكم التكرم بالاجابة على الاسئلة الواردة فيه بكل موضوعية التي ستساهم في تطوير البحث العلمي في بلادنا،وتقبلو منا فائق التقدير والاحترام.

معلومات عامة لملأ الاستبيان:

- يرجى التأكد من الاجابة على جميع الاسئلة.
- حدد بصراحة رأيك في الاجابة عن الاسئلة المقترحة.
- ضع علامة X داخل الخانة التي تمثل رأيك.

من اعداد الطلبة:

- قرماط لامية.
- وارث آمنة.
- ديلمي وداد.

السنة الجامعية:2011-2012

المحور الأول : قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات وإدراجها في الحسابات

رقم	السؤال	موافق	موافق بشدة	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد
أ- قواعد عامة للتقييم أ-1	هل ترتكز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات كقاعدة عامة على اتفاقية تكاليف تاريخية ؟					
أ-2	هل تقيم القيمة القابلة للتحصيل للأصل بأعلى قيمة تبين ثمن البيع الصافي والقيمة النفعية ؟					
أ-3	هل عندما تكون القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل أقل من قيمته المحاسبية الصافية للاهتلاك فإن هذه القيمة الأخيرة يجب إرجاعها إلى قيمتها القابلة للتحصيل ؟					
أ-4	هل تثبت خسارة القيمة لأي أصل بانخفاض الأصل المذكور بإدراج					

	عبئ في الحسابات ؟					
ب- قواعد خاصة للتقييم التثبيتات العينية والمعنوية ب-أ	هل يدرج التثبيت العيني والمعنوي في الحسابات كأصل طبقا للقاعدة العامة لتقييم الأصول ؟					
ب-2	هل يتم حساب الاهتلاك كعبئ إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لأصل تتجه الكيان لنفسه ؟					
ب-3	هل يجب أن تدرس سنويا طريقة الاهتلاك؟					
ب-4	هل تشكل الأراضي والمباني أصولا متمايزة وتعالج كل واحدة على حدا في المحاسبة حتى ولو تم اقتناءها معا ؟					
ب-5	هل صارت القيمة القابلة للتحصيل لأي تثبيت أقل من قيمتها الصافية المحاسبية بعد الاهتلاكات فإن هذه					

	القيمة تعود على القيمة القابلة للتحصيل عن طريق إثبات خسارة في القيمة ؟					
ب-6	هل يحدف أي تثبيت عيني أو معنوي من الميزانية عند خروجه من الكيان أو عندما يكون الأصل خارج الاستعمال بصورة دائمة ؟					
ب-7	هل يفترض على أن تتجاوز المدة لأي تثبيت معنوي 20 عاما ؟					
ب-8	هل يشكل لأي عقار موظف ملكا عقاريا مملوكا لتقاضي إيجار؟					
ب-9	هل تمثل المخزونات أصولا يمتلكها الكيان وتكون موجهة للبيع في إطار الاستقلال الجاري ؟ - هي قيد الانتاج بقصد مماثل - هي مواد أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك - تكون المخزونات في إطار عملية تقديم خدمات هي كلفة الخدمات التي					

	لم يقيم الكيان بعد احتساب المنتوجات المناسبة له					
ب-10	هل عندما لا يمكن تحرير تكلفة الشراء و الإنتاج بتطبيق القواعد العامة للتقييم فإن المخزونات يتم تقييمها بتكلفة شراء أو إنتاج أصول مساوية لها تثبت أو تقدر في أقرب تاريخ لشراء وإنتاج الأصول المذكورة ؟					
ب-11	هل يتم تقييم القيمة القابلة للتحصيل للأصل بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي والقيمة النفعية ؟ عملا بمبدأ الحيطة فإن المخزونات تقيم بأقل تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية فهل تعملون وفق هذا المبدأ ؟					
ب-12	هل المؤسسات تستخدم مؤونات المخاطر ؟					
ب-13	هل يتم تقييم القروض والخصوم					

	المالية الأخرى في الأصل حسب تكلفتها ؟					
ب-14	هل تأخذ الأعباء والمنتجات المالية في الحسابات تبعا لانقضاء الزمن وتلحق بالسنة المالية التي ترتبت الفوائد خلالها ؟					
ب- 15	هل يتم حساب تكلفة شراء الأصل في النظام المحاسبي المالي كما في المخطط الوطني المحاسبي ؟					
ب-16	هل المؤسسة تتبع أسلوب الجرد الدائم أو المتناوب ؟					
ب-17	هناك أربع أنواع من الامتلاك - الامتلاك الخطي - الامتلاك المتناقص - طريقة وحدة الإنتاج - طريقة التزايدية - ما هو الاهتلاك المتبع لديكم ؟					
ج – الكيفيات للتقييم	هل تسجيل العمليات التي تتم بصورة مشتركة لدى كل مساهم من					

والمحاسبة	المساهمين المتوقف على الشروط					
ج-1	التعاقدية والتنظيم المحاسبي والذي					
	يقرره الشركاء المساهمين ؟					
ج-2	هل تدرج عمليات التي يعالجها الكيان					
	لحساب الغير باسم الكيان حسب					
	نوعه في أعباء الكيان و منتوجاته ؟					
ج-3	هل تهدف الحسابات المدمجة إلى					
	تقديم الممتلكات و الوضعية المالية					
	ونتيجة خاصة بمجموعة الكيانات كما					
	لو تعلق الأمر بكيان وحيد ؟					
ج-4	هل تدمج الكيانات المراقبة في إطار					
	إعداد حساباتها المدمجة تبعا طريقة					
	التكامل الشامل؟					
ج-5	هل يشمل ملحق الكشوف المالية					
	المدمجة على جميع المعلومات ذات					
	الأهمية التي تسمح بالتقدير الصحيح					
	لمحيط و ممتلكات والوضعية المالية					
	ونتيجة المجموع المتكون من					
	الكيانات المندرجة في الإدماج؟					

ج-6	هل تدرج في الحسابات الأعباء والمنتوجات التي تحض عملية تمت في إطار عقد طويل الأجل حسب وتيرة تقدم العملية عن طريق تحرير نتيجة محاسبية بالتتابع و بمقياس انجاز العملية؟					
ج- 7	هل تحدد الضرائب المؤجلة أو تراجع عند كل إقفال للسنة المالية على أساس التنظيم الجبائي المعمول به في تاريخ الإقفال ؟					
ج- 8	هل يدرج في الحسابات كل أصل يكون محل عقد إيجار تمويل في تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ ؟					
ج-9	هل تدرج الإيجارات خلال مدة العقد في الحسابات لدى المؤجر كما لدى المستأجر كليهما بالتمييز يبين : - القوائم المالية المحددة على أساس صيغة تترجم بنسبة مردود دوري ثابت للاستثمار الصافي					

	– تسديد المستحقات الرئيسية					
ج– 10	هل تخص تغييرات الطرق المحاسبية تعديلات المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخصوصية التي يطبقها أي كيان لإعداد وتقديم كشوفها المالية ؟					
ج–11	هل الواقع المولد للتسجيل المحاسبي في إطار محاسبة الخزينة هو التحصيل (الإيراد) أو الدفع (الإنفاق) ؟					

المحور الثاني : عرض الكشوف المالية :

أ– تعريف الكشوف المالية :	هل الكشوف المالية الخاصة بالكيانات غير الصغيرة تشمل على :					
أ–1	– ميزانية – حساب النتائج – جدول سيولة الخزينة – ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة					
أ–2	هل تستنتج الاعتبارات الواجب أخدها في					

	الحسبان لإعداد وتقديم الكشوف المالية عن الإطار التصوري لنظام المحاسبة ؟					
ب- ملحق الكشوف المالية ب-1	هل الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع تقديم منظم وكل فصل أو باب من أبواب الميزانية ، حساب النتائج وجدول سيولة الحزينة وجدول تغيير الأموال الخاصة يصل إلى الإعلام المناسب له في الملاحظات الملحقة ؟					
ب-2	هل تقدم الكيانات التي تستعين بالادخار العمومي الذي يوفر المعلومات الخصوصية الضرورية لمستعملين الكشوف المالية من أجل : - فهم النجاعة الماضية - تقييم الأخطار و مردودية الكيان					
ب-3	هل يتعين على الكيانات الملزمة بنشر كشوف مالية وسيطية أن تحترم في إعداد هذه الكشوف نفس طريقة التقديم في شكل مختصر عند الاقتضاء ونفس المضمون ، ونفس الطرق المحاسبية المقررة للكشوف المالية لآخر السنة المالية ؟					
ج- محتوى	هل يوفر الملحق التفسيرات الضرورية لفهم					

ملحق الكشوف المالية ج-1	أفضل للميزانية وحساب النتائج فهما أفضل ؟					
ج -2	هل في حالة احتساب القيم المعاد تقييمها تذكر المعلومات من حيث التكاليف التاريخية بالنسبة للتثبيتات المعاد تقديمها انطلاقا من إبراز مكملات القيمة والاهتلاكات الإضافية ذات الصلة بها ؟					

المحور الثالث : مدونة الحسابات وتسييرها

أ- مدونة الحسابات أ- 1	هل يعد كل كيان مخطط حسابات واحد على الأقل يتلائم مع هيكله و نشاطه واحتياجاته إلى الإعلام الخاص بالتسيير أو بعد عدة خطط ؟					
ب- سير الحسابات ب-1	هل يمكن تأجيل إدراج عملية ما في حسابات المنتوجات والأعباء ؟					
ب-2	هل تم في نهاية السنة المالية إعادة تقويم الضرائب المؤجلة كأصول و خصوم في مقابل الحسابات نفسها ؟					

ب-3	هل عند إقفال السنة المالية تسجل القوائم المترتبة وغير مستحق آجالها المتعلقة بالافتراضات في أقسام فرعية في كل حساب من حسابات الديون المعنية ؟					
ب- 4	هل يقيم الكيان بتقييم جميع الخصوم بالكلفة المهتلكة أو بقيمتها الحقيقية ؟					
ج- حسابات التثبيت ج-1	هل تحدد الأرباح والخسائر الناتجة عن الوضع خارج الخدمة أو خروج تبيث معنوي بالفرق بين منتوجات الخروج الصافية المقدرة قيمتها والقيمة المحاسبية للأصل ؟					
ج-2	هل يجب أن يظهر فارق الاقتناء في الميزانية ضمن الأصل المالي غير جاري مهم يكون لرصيده ؟					
ج-3	بماذا تسجل حسابات التثبيتات العينية في الجانب المدين في تاريخ يخول الأصول العينية تحت رقابة الكيان ، - هل بقيمة - بتكلفة الشراء - بتكلفة الإنتاج					
ج- 4	إذا قرر المستأجر الاحتفاظ بالملك وكان عليه أن					

	يدفع لذلك استحقاقا أخيرا يوافق تعاقديا رفع خيار الشراء ، هل مبلغ هذا الاستحقاق الأخير يجب أن يوافق رصيد حساب ديون عن عقد الإيجار؟					
ج-5	إذا لم يرفع المستأجر خيار الشراء ، هل الملك يعود للمؤجر ويتم إخراجه في أصول المستأجر؟					

2- الهيكل التنظيمي للديوان

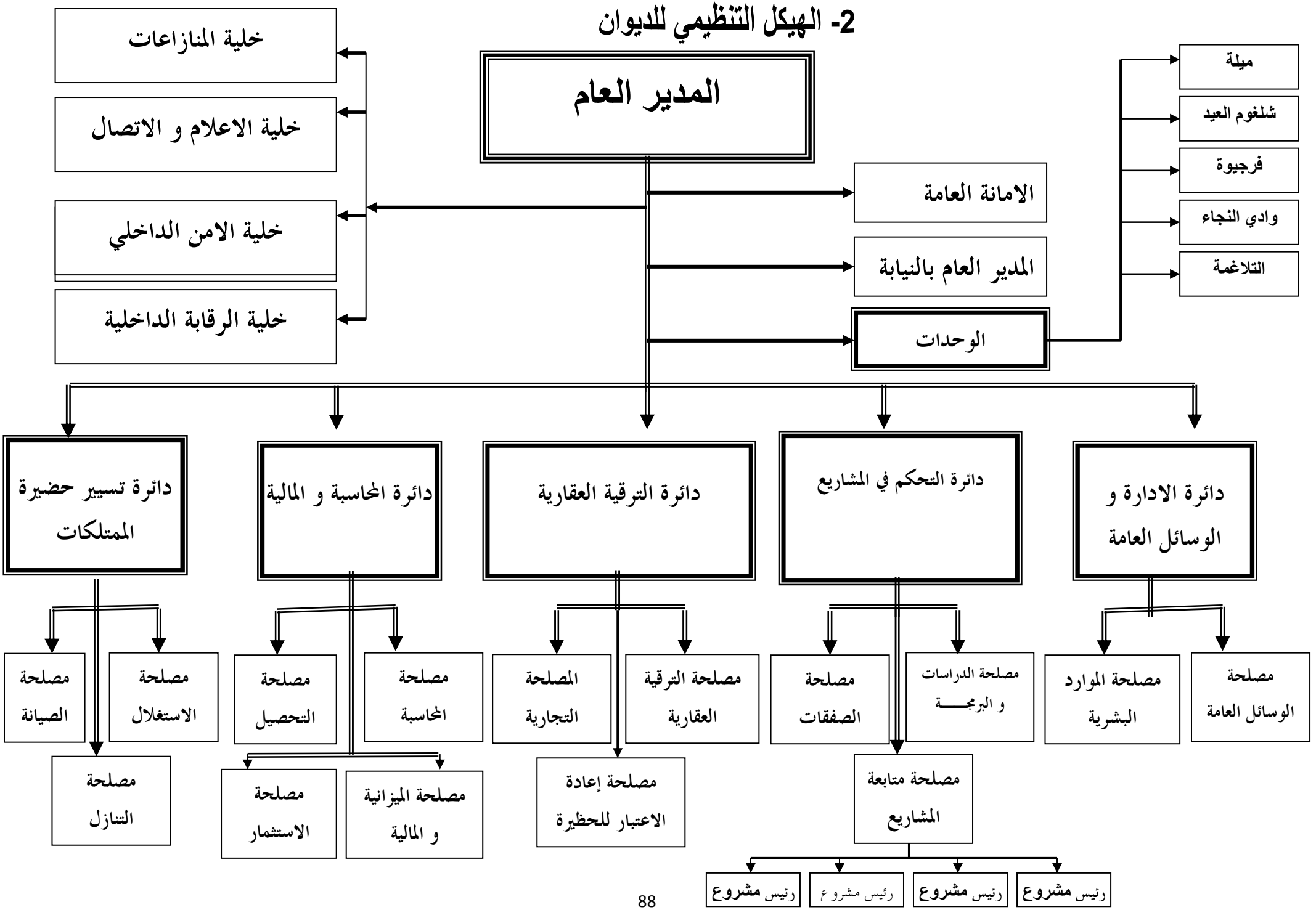

خـــاتمة

لقد فرضت المتغيرات الدولية التي حدثت في الساحة العالمية خاصة في العشرية الأخيرة في نهاية القرن العشرين إلى غاية يومنا هذا، عدة ضغوط جعلت الجزائر تقدم على مجموعة من الإصلاحات، من بينها تطبيق نظام المحاسبة المالية الموحد (IFRS)، هذا النظام الذي يوحد المعايير المالية والمحاسبية على مستوى العالم بين المؤسسات الاقتصادية، ومن الأجدر أن تتبنى الجزائر هذا النظام لأنه يمكنها من تأهيل المؤسسات ونظام التسيير فيها بشكل جيد.

ولكن المشكل المطروح ليس في النظام في حد ذاته وإنما في مدى استعداد الاقتصاد الجزائري وقطاع المؤسسات في تطبيق هذا النظام، خاصة مع تحديد سنة 2010 كبداية لانطلاق التطبيق، وإلغاء أحكام المخطط الوطني المحاسبي. ويبدو لنا من خلال تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري والمؤسسات أنه من الصعب جدا تطبيق هذا النظام لذا نعتقد أنه من الضروري تأهيل قطاع المؤسسات وأنظمة التسيير للتوافق مع متطلبات النظام، وكذا تأهيل وإعداد الإطارات اللازمة التي من شأنها تسيير نظام المحاسبة المالية، وتخصيص الأظرفة المالية المناسبة لتغطية تكاليف التحول، وهذا كله لأن الجزائر مضطرة أو مجبرة في الفترة الحالية على تبني أنظمة العولمة بمختلف أشكالها التي فرضتها أدواتها (المنظمة العالمية للتجارة، المؤسسات المالية الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات، وثورة التقنية والتكنولوجيا والتكتلات الاقتصادية....إلخ).

النتائج: توصلنا من خلال هذا الموضوع إلى النتائج التالية:

- إن المخطط المحاسبي الوطني هو مخطط يتعلق فقط بالمحاسبة العامة، وإن تطبيق مختلف الطرق في التصنيف كشف عدة فروقات بين المحاسبة الجزائرية والمحاسبة الدولية.
- يتضمن المخطط المحاسبي الوطني عدة اختلافات عن النظام المحاسبي المالي كما هو يمكنه استجابة متطلبات مستعمليه.
- يمكن الوصول إلى الأهداف بالاعتماد على نظام محاسبي فعال من شأنه إيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها المؤسسة.
- تهدف القوائم المالية غلى إيصال المعلومات غلى المسيرين والمستثمرين بكل صدق وشفافية من أجل اتخاذ القرارات الملائمة.

- النظام المحاسبي المالي يستجيب للتطورات الاقتصادية ويتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية، إلا بعض الاختلافات على مستوى المؤسسات الصغيرة حيث المعايير الدولية لا تأخذ بعين الاعتبار المؤسسات الصغيرة.
- يعتبر النظام المحاسبي المالي همزة وصل بين الممارسة المحاسبية الجزائرية والممارسة المحاسبية الدولية.

الاقتراحات والتوصيات:

بناءا على النتائج السابقة قمنا باقتراح التوصيات التالية:

- تشجيع المؤسسات الجزائرية على تكييف أنظمتها المحاسبية مع ما تستلزمه المعايير المحاسبية الدولية خاصة فيما يتعلق بطريقة المعالجة والتسجيل المحاسبي وتقديم القوائم المالية.
- لا بد من العمل على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكثر للقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات.
- تحسين نوعية التعليم العالي وكذلك التدريب عن طريق توثيق العلاقة بين الجانبين الاكاديمي والتطبيقي.
- تقديم تسهيلات للمؤلفين من أجل تشجيعهم على زيادة الرصيد المعرفي في هذا المجال.

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

1/ الكتب:

1- شبايكي سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1992.

2 - منصور عبد الكريم، المحاسبة العامة، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر سنة 1992.

3- بويعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، طبعة 1999.

4- عبد المجيد قدي، و قادة قاسم، المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية2002 .

5- محمد بوسنين المحاسبة العامة للمؤسسة ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر طبعة خامسة2005.

6- ابراهيم مبروكين، محمد ولد رامول، الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي.

7- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسبي إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية الإسكندرية 2006 .

8- محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية.

9- لخضر علاوي نظام المحاسبة المالية.

10- عباس مهدي البشيرازي، نظرية المحاسبة 1990.

2/ الرسائل و الأطروحات.

1- بن بلغيش ياسين، أهمية إصلاح المؤسسات، أطروحة دكتوراه، جامعية الجزائر.

2- سيد على بساعد، دراسة نقدية للمخطط، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة الجزائر.

3- أمين بوسعيد و آخرون، ضرورة الإصلاح المحاسبي في الجزائر بحث جامعة الجزائر لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة 2008/2007.

4- بن قيار خديجة، رحال أمال، دراسة تغيرات التي طرأت على النظام المحاسبي الجزائري مذكرة نيل شهادة ليسانس جامعة المدية .

3/ الملتقيات :

1- ناصر مراد، الانتقال من المخطط المحاسبي، ملتقى حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبة الدولية.

2- آيت محمد مراد وإيحري سفيان، النظام المحاسبي المالي في الجزائر ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسب المالي و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبة الدولية.

3- أسرير منور مجيد محمد، دراسة تفصيلية لعناصر حساب النتائج ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسب و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبة الدولية.

4- نصر الدين بن نذير وعمار بوشناف، جدول تدفقات الخزينة ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المال وآليات تطبيقية في ظل المعايير الدولية.

4/ القوانين و المراسيم التشريعية

1- التعليمة الوزارية رقم 2 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010 .

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية العدد 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي.

ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية

1- BOURAOUI NASSIBA, necessité d'une reforme comptable en Algérie dans le cadre de passage de l'économie panifiée à l'économie de marché, magéstére, ESC 98-99.

2- MAROUANI SAMIR , l'application de normes IFRS en algérie, mémoire de diplôme de 3eme cycle professionnel en finance public, IEDF,2004-2005.
3- REZZAG LEBZA IMAD, necessité d'adapter plan comptable cadre de passage de l'économie panifiée a l'économie de marché, magéstére ESC 98-99.

الملحق

المركز الجامعي ميلة

معهد:العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سيدتي،سيدي:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في اطار التحضير لنيل شهادة اليسانس على مستوى معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص مالية وذلك تحت موضوع:

مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية نقدم لكم هذا الاستبيان ونرجوامنكم التكرم بالاجابة على الاسئلة الواردة فيه بكل موضوعية التي ستساهم في تطوير البحث العلمي في بلادنا،وتقبلو منا فائق التقدير والاحترام.

معلومات عامة لملأ الاستبيان:

- يرجى التأكد من الاجابة على جميع الاسئلة.

- حدد بصراحة رأيك في الاجابة عن الاسئلة المقترحة.

- ضع علامة X داخل الخانة التي تمثل رأيك.

من اعداد الطلبة:

- قرماط لامية.

- وارث آمنة.

- ديلمي وداد. السنة الجامعية:2011-2012

المحور الأول : قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات وإدراجها في الحسابات

رقم	السؤال	موافق	موافق بشدة	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد
أ- قواعد عامة للتقييم أ-1	هل ترتكز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات كقاعدة عامة على اتفاقية تكاليف تاريخية ؟					
أ-2	هل تقيم القيمة القابلة للتحصيل للأصل بأعلى قيمة تبين ثمن البيع الصافي والقيمة النفعية ؟					
أ-3	هل عندما تكون القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل أقل من قيمته المحاسبية الصافية للاهتلاك فإن هذه القيمة الأخيرة يجب إرجاعها إلى قيمتها القابلة للتحصيل ؟					
أ-4	هل تثبت خسارة القيمة لأي أصل بانخفاض الأصل المذكور بإدراج عبئ في الحسابات ؟					

ب- قواعد خاصة للتقييم التثبيتات العينية والمعنوية ب-أ	هل يدرج التثبيت العيني والمعنوي في الحسابات كأصل طبقا للقاعدة العامة لتقييم الأصول ؟					
ب-2	هل يتم حساب الاهتلاك كعبئ إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لأصل تتجه الكيان لنفسه ؟					
ب-3	هل يجب أن تدرس سنويا طريقة الاهتلاك؟					
ب-4	هل تشكل الأراضي والمباني أصولا متمايزة وتعالج كل واحدة على حدا في المحاسبة حتى ولو تم اقتناءها معا ؟					
ب-5	هل صارت القيمة القابلة للتحصيل لأي تثبيت أقل من قيمتها الصافية المحاسبية بعد الاهتلاكات فإن هذه القيمة تعود على القيمة القابلة للتحصيل عن طريق إثبات خسارة					

	في القيمة ؟					
ب-6	هل يحدف أي تثبيت عيني أو معنوي من الميزانية عند خروجه من الكيان أو عندما يكون الأصل خارج الاستعمال بصورة دائمة ؟					
ب-7	هل يفترض على أن تتجاوز المدة لأي تثبيت معنوي 20 عاما ؟					
ب-8	هل يشكل لأي عقار موظف ملكا عقاريا مملوكا لتقاضي إيجار؟					
ب-9	هل تمثل المخزونات أصولا يمتلكها الكيان وتكون موجهة للبيع في إطار الاستقلال الجاري ؟ - هي قيد الانتاج بقصد مماثل - هي مواد أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك - تكون المخزونات في إطار عملية تقديم خدمات هي كلفة الخدمات التي لم يقيم الكيان بعد احتساب المنتوجات المناسبة له					
ب-10	هل عندما لا يمكن تحرير تكلفة					

	الشراء و الإنتاج بتطبيق القواعد العامة للتقييم فإن المخزونات يتم تقييمها بتكلفة شراء أو إنتاج أصول مساوية لها تثبت أو تقدر في أقرب تاريخ لشراء وإنتاج الأصول المذكورة ؟					
ب-11	هل يتم تقييم القيمة القابلة للتحصيل للأصل بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي والقيمة النفعية ؟ عملا بمبدأ الحيطة فإن المخزونات تقيم بأقل تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية فهل تعملون وفق هذا المبدأ ؟					
ب-12	هل المؤسسات تستخدم مؤونات المخاطر ؟					
ب-13	هل يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى في الأصل حسب تكلفتها ؟					
ب-14	هل تأخذ الأعباء والمنتجات المالية في الحسابات تبعا لانقضاء الزمن					

	وتلحق بالسنة المالية التي ترتبت الفوائد خلالها ؟					
ب- 15	هل يتم حساب تكلفة شراء الأصل في النظام المحاسبي المالي كما في المخطط الوطني المحاسبي ؟					
ب-16	هل المؤسسة تتبع أسلوب الجرد الدائم أو المتناوب ؟					
ب-17	هناك أربع أنواع من الامتلاك - الامتلاك الخطي - الامتلاك المتناقص - طريقة وحدة الإنتاج - طريقة التزايدية - ما هو الاهتلاك المتبع لديكم ؟					
ج – الكيفيات للتقييم والمحاسبة ج-1	هل تسجيل العمليات التي تتم بصورة مشتركة لدى كل مساهم من المساهمين المتوقف على الشروط التعاقدية والتنظيم المحاسبي والذي يقرره الشركاء المساهمين ؟					
ج-2	هل تدرج عمليات التي يعالجها الكيان لحساب الغير باسم الكيان حسب					

	نوعه في أعباء الكيان و منتوجاته ؟					
ج-3	هل تهدف الحسابات المدمجة إلى تقديم الممتلكات و الوضعية المالية ونتيجة خاصة بمجموعة الكيانات كما لو تعلق الأمر بكيان وحيد ؟					
ج-4	هل تدمج الكيانات المراقبة في إطار إعداد حساباتها المدمجة تبعا طريقة التكامل الشامل؟					
ج-5	هل يشمل ملحق الكشوف المالية المدمجة على جميع المعلومات ذات الأهمية التي تسمح بالتقدير الصحيح لمحيط و ممتلكات والوضعية المالية ونتيجة المجموع المتكون من الكيانات المندرجة في الإدماج؟					
ج-6	هل تدرج في الحسابات الأعباء والمنتوجات التي تحض عملية تمت في إطار عقد طويل الأجل حسب وتيرة تقدم العملية عن طريق تحرير نتيجة محاسبية بالتتابع و بمقياس انجاز العملية؟					

ج- 7	هل تحدد الضرائب المؤجلة أو تراجع عند كل إقفال للسنة المالية على أساس التنظيم الجبائي المعمول به في تاريخ الإقفال ؟					
ج- 8	هل يدرج في الحسابات كل أصل يكون محل عقد إيجار تمويل في تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ ؟					
ج-9	هل تدرج الإيجارات خلال مدة العقد في الحسابات لدى المؤجر كما لدى المستأجر كليهما بالتمييز يبين : - القوائم المالية المحددة على أساس صيغة تترجم بنسبة مردود دوري ثابت للاستثمار الصافي - تسديد المستحقات الرئيسية					
ج- 10	هل تخص تغييرات الطرق المحاسبية تعديلات المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخصوصية التي يطبقها أي كيان لإعداد وتقديم كشوفها المالية ؟					
ج-11	هل الواقع المولد للتسجيل المحاسبي					

	في إطار محاسبة الخزينة هو التحصيل (الإيراد) أو الدفع (الإنفاق) ؟					

المحور الثاني : عرض الكشوف المالية :

أ- تعريف الكشوف المالية : أ-1	هل الكشوف المالية الخاصة بالكيانات غير الصغيرة تشمل على : - ميزانية - حساب النتائج - جدول سيولة الخزينة - ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة					
أ-2	هل تستنتج الاعتبارات الواجب أخدها في الحسبان لإعداد وتقديم الكشوف المالية عن الإطار التصوري لنظام المحاسبة ؟					
ب- ملحق الكشوف المالية ب-1	هل الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع تقديم منظم وكل فصل أو باب من أبواب الميزانية ، حساب النتائج وجدول سيولة الحزينة وجدول تغيير الأموال الخاصة يصل إلى الإعلام المناسب له في الملاحظات الملحقة ؟					
ب-2	هل تقدم الكيانات التي تستعين بالادخار العمومي					

	الذي يوفر المعلومات الخصوصية الضرورية لمستعملين الكشوف المالية من أجل : - فهم النجاعة الماضية - تقييم الأخطار و مردودية الكيان					
ب-3	هل يتعين على الكيانات الملزمة بنشر كشوف مالية وسيطية أن تحترم في إعداد هذه الكشوف نفس طريقة التقديم في شكل مختصر عند الاقتضاء ونفس المضمون ، ونفس الطرق المحاسبية المقررة للكشوف المالية لآخر السنة المالية ؟					
ج- محتوى ملحق الكشوف المالية ج-1	هل يوفر الملحق التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج فهما أفضل ؟					
ج -2	هل في حالة احتساب القيم المعاد تقييمها تذكر المعلومات من حيث التكاليف التاريخية بالنسبة للتثبيتات المعاد تقديمها انطلاقا من إبراز مكملات القيمة والاهتلاكات الإضافية ذات الصلة بها ؟					

المحور الثالث : مدونة الحسابات وتسييرها

أ- مدونة الحسابات أ- 1	هل يعد كل كيان مخطط حسابات واحد على الأقل يتلائم مع هيكله و نشاطه واحتياجاته إلى الإعلام الخاص بالتسيير أو بعد عدة خطط ؟					
ب- سير الحسابات ب-1	هل يمكن تأجيل إدراج عملية ما في حسابات المنتوجات والأعباء ؟					
ب-2	هل تم في نهاية السنة المالية إعادة تقويم الضرائب المؤجلة كأصول و خصوم في مقابل الحسابات نفسها ؟					
ب-3	هل عند إقفال السنة المالية تسجل القوائم المترتبة وغير مستحق آجالها المتعلقة بالافتراضات في أقسام فرعية في كل حساب من حسابات الديون المعنية ؟					
ب- 4	هل يقيم الكيان بتقييم جميع الخصوم بالكلفة المهتلكة أو بقيمتها الحقيقية ؟					
ج- حسابات التثبيت ج-1	هل تحدد الأرباح والخسائر الناتجة عن الوضع خارج الخدمة أو خروج تبيث معنوي بالفرق بين منتوجات الخروج الصافية المقدرة قيمتها والقيمة المحاسبية للأصل ؟					

ج-2	هل يجب أن يظهر فارق الاقتناء في الميزانية ضمن الأصل المالي غير جاري مهم يكون لرصيده ؟					
ج-3	بماذا تسجل حسابات التثبيتات العينية في الجانب المدين في تاريخ يخول الأصول العينية تحت رقابة الكيان ، - هل بقيمة - بتكلفة الشراء - بتكلفة الإنتاج					
ج- 4	إذا قرر المستأجر الاحتفاظ بالملك وكان عليه أن يدفع لذلك استحقاقا أخيرا يوافق تعاقديا رفع خيار الشراء ، هل مبلغ هذا الاستحقاق الأخير يجب أن يوافق رصيد حساب ديون عن عقد الإيجار؟					
ج-5	إذا لم يرفع المستأجر خيار الشراء ، هل الملك يعود للمؤجر ويتم إخراجه في أصول المستأجر؟					